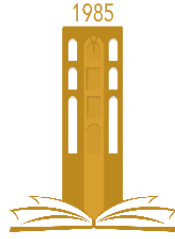


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: جباية ومحاسبة معمقة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية ومحاسبة

رقم:

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بغنوان:

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
-دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة-

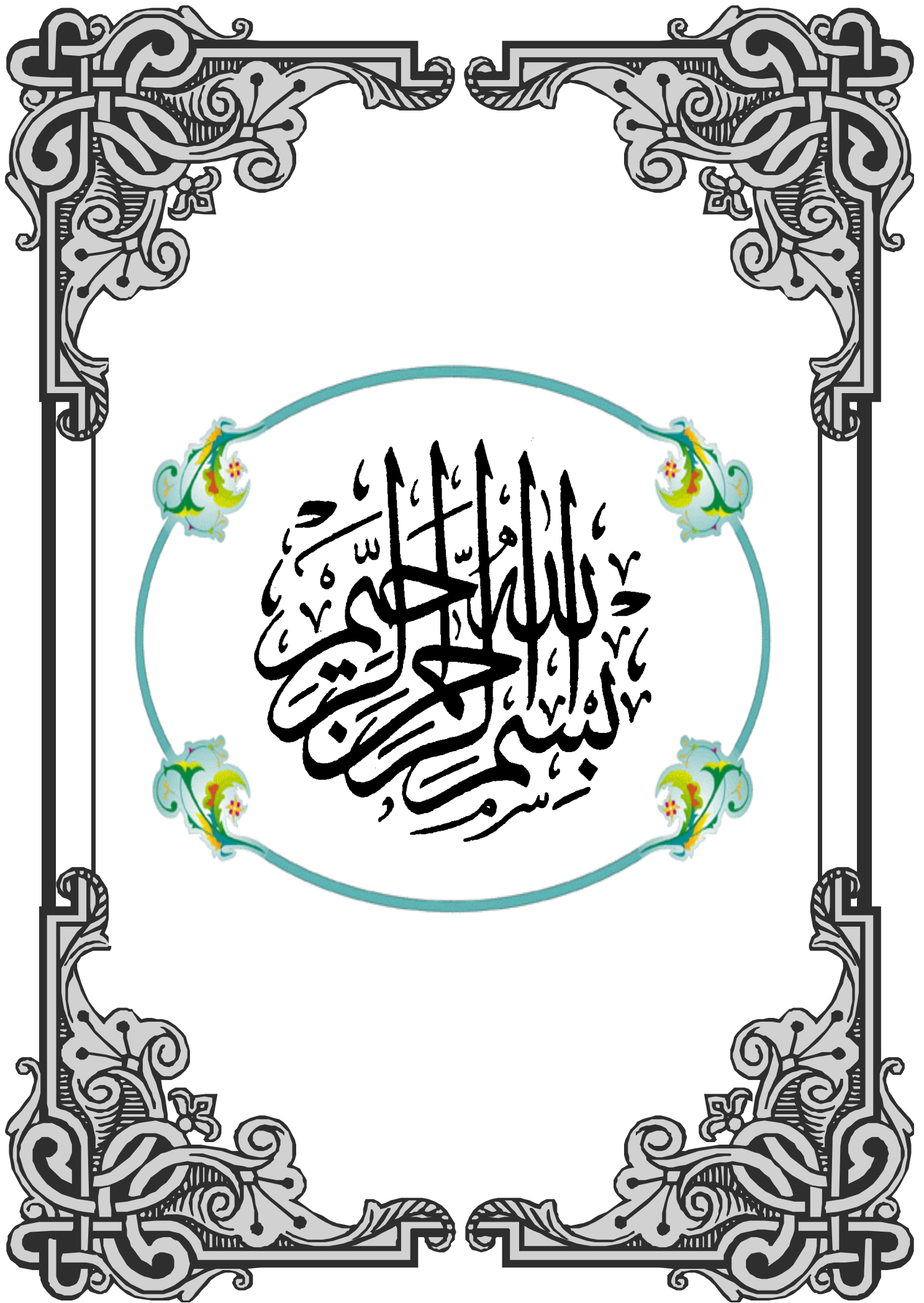
تحت إشراف:

- د.زيد أيمن

من إعداد:

- خوني زينب

السنة الجامعية : 2021/2020



شكر و عرفان

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يستنبح بأحسن من صنعه مرام
الحمد لله الذي جعل الحمد مستحق الحمد حتى لا انقطاع، وموجب الشكر بأقصى ما
يستطاع.

وصلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات، واستجيبت بالصلاة عليه الطلبات،
صلى الله على محمد نبي مبعوث، وأفضل وارث وموروث
صلى الله على كاشف الغمة عن الأمة، الناطق فيها بالحكمة، الصاعد بالحق، الداعي إلى
الصدق، القائل وقوله حق:

« من لا يشكر الناس لا يشكر الله »

فجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ المشرف : **الأستاذ الدكتور زيد ايمن**
وكل من قدم لي يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتدائها إلى يومنا، ولو بشق كلمة.

جزى الله الجميع كل خير

والله عز وجل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾
﴿الإسراء: 24﴾

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة وإرادتها، لتمضي قدما في إنهاء ضعفها وكبوتها، شأنها أن
تسود وتبعث مجدها ورفعته، إلى من أوجب الرحمان برها وطاعتها وأجزل الثواب لمن رعاها
وأحسن عشرتها، إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها
إلى أمي العزيزة
إلى من ربونا منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر، إلى من ندين له بكل نجاح
أصبت به بعد الإله، إلى العزيز الغالي
إليك أبي الغالي
إلى الذين كبرت وتربيت معهم إخوة كل بإسمه
حفظهم الله وجزاهم عنا كل الخير
إلى قول الحكيم "رب اخ لم تلده امك" إلى كل أصدقائي
إلى من جمعتنا بهم مقاعد الدراسة زملاءنا
إلى كل أسرة كليتنا أهدي هذا العمل المتواضع

زينب

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
–	البسملة
–	اهداء
–	ملخص الدراسة
–	فهرس المحتويات
–	فهرس الجداول
–	فهرس الاشكال
–	قائمة الرموز والاختصارات
١ - ح	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية
08	تمهيد
09	المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية
09	المطلب الأول : نشأة ومفهوم الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني : اشكال الرقابة الجبائية
12	المطلب الثالث : اهداف ومبادئ الرقابة الجبائية
14	المبحث الثاني : مقومات الرقابة الجبائية
15	المطلب الأول : الحقوق الممنوحة للإدارة الضريبية
17	المطلب الثاني : الواجبات الممنوحة للمكلفين بالضريبة
20	المطلب الثالث : الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة
22	المبحث الثالث : الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
22	المطلب الأول : الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية
29	المطلب الثاني : وسائل الرقابة الجبائية
30	المطلب الثالث : الغرامات والعقوبات الجبائية
33	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية
35	تمهيد
36	المبحث الأول : عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية

36	المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها
39	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
43	المطلب الثالث : معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية
44	المبحث الثاني : طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
44	المطلب الأول : طرق الرقابة المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب
46	المطلب الثاني : طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب
54	المطلب الثالث : علاقة الرقابة الجبائية بجودة المعلومات المحاسبية
58	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية
60	تمهيد
61	المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية المسيلة
61	المطلب الأول : التعريف بالمديرية الولائية للضرائب ومهامها
62	المطلب الثاني : تقسيمات المديرية الولائية للضرائب
67	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب
68	المبحث الثاني : دراسة حالة بمديرية الضرائب بالمسيلة
68	المطلب الأول : منهجية الدراسة
68	المطلب الثاني : أداة الدراسة -المقابلة-
70	المطلب الثالث : تحليل الدراسة
80	خلاصة الفصل
82	الخاتمة
83	1_نتائج الدراسة
83	2_توصيات الدراسة
84	3_آفاق الدراسة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	عرض سير المقابلة	69
(2-1)	الأسئلة المطروحة في المقابلة	69
(3-1)	عرض إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية	71
(4-1)	تحليل إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية	74

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	23
(2-1)	الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للضرائب	24
(3-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	25
(4-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	26
(5-1)	الهيكل التنظيمي للمركز الجواني للضرائب	27
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	67

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة بالعربية	الدلالة بالفرنسية او الانجليزية
TVA	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'Activité Professionnelle
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le Revenu Global
DRV	مديرية البحث والمراجعات	Direction des Recherches et Vérification
DGE	مديرية كبريات المؤسسات	Direction des Grandes Entreprises
CDI	المديرية العامة للضرائب	Direction Générale des Impôts
CPI	مركز جوارى للضرائب	Centre proximité impôt
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board

مقدمة

مقدمة :

من المسلمات الاقتصادية والمالية التي صارت تميز كل دولة قائمة بذاتها تبني نظام محاسبي ملائم للاقتصاد والنظام المالي السائدين في هذه الدولة، حيث يضمن هذا النظام تنظيمًا محكمًا للكم الهائل من العمليات الاقتصادية الناتجة من أنشطة المؤسسات الاقتصادية في شتى المجالات التجارية والإنتاجية والخدماتية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بتوليد معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي لهذا النوع من المؤسسات وتفي باحتياجات الأطراف ذات الصلة بها من مساهمين حاليين ومتوقعين، مسيرين، الدولة (مصالح الضرائب، التخطيط والإحصاء، السجل التجاري...)، الهيئات المالية، الموردين، الزبائن... الخ .

فبتطور عالم الأعمال والمال زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وبالحاجة إليها، فقد أضحت السلعة الاقتصادية الثمينة والنادرة، فكل الأعوان الاقتصاديين يتعاملون بها ويسعون جاهدين بغية الحصول عليها لما لها من دور كبير وأساسي في اتخاذ قراراتهم المتعددة، فهي تمثل بالنسبة إليهم نقطة الانطلاق والارتكاز لأي قرار سيقبلون على اتخاذه، ولأن كل قرار كما يتضمن الفرص يتضمن التهديدات التي عواقبها قد تكون وخيمة ومكلفة لمتخذ القرار، فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية التي يستند عليها في هذا الإطار تتصف بالخصائص الضرورية والمناسبة لنوع وطبيعة القرار المتخذ، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية التي بدونها تكون المعلومات المحاسبية من غير فائدة ومضلة إذا ما تم استخدامها واستغلالها في أي غرض كان، وهذا بدوره يقودنا إلى البحث عن المواصفات والخصائص اللازم توفرها بهذا النوع من المعلومات حتى تتمتع بالجودة المناسبة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين كل في ما يعنيه ويخصه .

ونظرا لتداخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، فإنه من الصعوبة يمكن الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة مناسبة وكافية، فأصبح من الضروري على الأطراف المعنية البحث عن كيفية ضمان صدق وموضوعية هذه المعلومات المحاسبية ومدى سلامتها من الأخطاء والتجاوزات المتعددة والغير متعددة لأي سبب كان، فالواقع يقول أن دواعي التضليل تغلب عن الشفافية في إظهار وعرض المعلومات المحاسبية

وفي هذا الإطار تتعدد الوسائل والآليات الرقابية التي تساعد بشكل كبير على ضمان توليد معلومات محاسبية تتمتع بالمصداقية والموضوعية اللازميتين للتعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المعنية ومن هذه الوسائل الحتمية على كل مؤسسة اقتصادية تجد الرقابة الجبائية التي تتضمن طرق وآليات

تمكن من اكتشاف عديد الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، على الرغم من أن الهدف الرئيسي من هذه الأخيرة ليس التأكد من جودة المعلومات المحاسبية بقدر ما هو البحث عن مستوى وحجم النشاط والنتيجة المحققة الفعلية واستخراج القيم الحقيقية لبعض العناصر، بغية فرض الضرائب والرسوم المناسبة، غير أن الثانية لن تتحقق إلا بتحقيق الأولى وهي وجود معلومات محاسبية تتسم بالجودة الكافية، وفي خضم هذا التشابك والتداخل في الغايات والأهداف بين تلك وذاك، يمكننا طرح إشكالية البحث على النحو التالي :

1_إشكالية الدراسة :

من خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية بحثنا في السؤال التالي

- ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

وقصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية :

- ماذا يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية ؟

- ماهية هياكل وإجراءات الرقابة الجبائية المساعدة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

- كيف يمكن ان تساهم طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

2_فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة ومصادقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين ومسايرة تصرفاتهم المالية للقوانين والأنظمة

- تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة قانونية اجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة

- تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والاختفاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها

3_أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الدور الغير مباشر للرقابة الجبائية، وما يمكن ان تسفر عنه من اكتشاف الأخطاء ومحاولات الغش والتضليل التي يمكن أن تشوب وتعتري المعلومات المحاسبية المصرح

بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة، لذلك فإن ممارستها بفعالية سوف تنعكس على جودة المعلومات المحاسبية والجودة لها انعكاسات على عملية اتخاذ القرارات.

4_ أهداف الدراسة :

نسعى من هذه الدراسة لأجل تحقيق الأهداف التالية :

- السعي للإحاطة بكل جوانب النظرية للرقابة الجبائية والتصريحات الجبائية
- التعرف على الإجراءات المستعملة اثناء مباشرة عملية الرقابة الجبائية بمختلف طرقها
- تغيير النظرة السلبية الشائعة عن الجباية والتأكيد على أهميتها الرقابية والاقتصادية

5_ الحدود الزمنية للدراسة :

للبحث حدود مكانية كما له حدود زمانية تتمثل في:

الحدود المكانية :

- اقتصر على مديرية الولاية للضرائب بالمسيلة

الحدود الزمانية :

- ستقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من 2021/05/24 الى غاية 2021/06/16

6_ منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق لأهم المفاهيم والأفكار المتعلقة بالرقابة الجبائية والتصريحات، اما المقابلة تم الاعتماد عليها في دراسة الحالة وذلك لتحليل مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالتصريحات الجبائية وأثر الرقابة عليها.

7_ صعوبات الدراسة :

- قلة توفر المراجع الخاصة بالدراسة.
- عدم التحصيل على المعلومات بحجة السر المهني
- صعوبة القيام بالتربص على مستوى مديرية الضرائب لكثرة العمل وعدم توفر الوقت لتخصيصه لنا

8_ هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الرقابة الجبائية من مفاهيم وأشكال الرقابة الجبائية بالإضافة إلى أهدافها ومبادئها، أما في المبحث الثاني فقد

تعرضنا إلى مقومات الرقابة الجبائية، وفي المبحث الثالث خصصناه للاطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

الفصل الثاني: يركز هذا الفصل على ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية المعلومات المحاسبية من مفهوم وأنواع بالإضافة إلى ذكر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى أعموميات حول المعلومات المحاسبية، وفي المبحث الثالث والأخير فقد ذكرنا فيه طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الفصل الثالث: يتعلق بالدارسة التطبيقية للبحث والتي كانت بدار المالية لولاية المسيلة والتي تم فيها دراسة الحالة التطبيقية لإثراء عملية البحث والذي بدوره قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لتقييم عام للمؤسسة المعنية بولاية المسيلة أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى طريقة التحقيق في المحاسبة المطبقة.

وفي الأخير ننهي البحث بخاتمة نلخص فيها نتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في جميع جوانب البحث مع تقديم توصيات واقتراحات.

9_الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع البحث أو جانب منه كالرقابة الجبائية، لوحظ أن هذه الدراسات تختلف حسب نظرة كل باحث والتي تخدم مجال تخصصه نجد منها:

الدراسة الاولى: سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، كما وضع فرضية تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة قانونية إجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة.

توصل الباحث من خلال دراسته الى ان الرقابة الجبائية اجراء يهدف الى التحقق من مدى صحة المعلومات العامة والمحاسبية خاصة المصرح بها من طرف المكلف بعد دراسة ميدانية لبعض الحالات من مختلف اشكال الرقابة.

حيث تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة في دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وتختلف عنها من حيث دراسة الحالة في مديرية الضرائب.

الدراسة الثانية : لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في كيف يساهم التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كما وضع فرضية يساهم التحكم في أدوات التدقيق من خلال الالتزام بالدليل والقوانين الجبائية والمبادئ المحاسبية يساهم في دعم الرقابة الجبائية

تطرق الباحث الى التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية بهدف كشف أخطاء وتجاوزات المكلف من خلال دراسة 3 حالات لمؤسسات مختلفة وتم التوصل من خلالها الى ان كل من أدوات التدقيق وفحص محاسبة المكلف التي تعتبر من اهم مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية عند التحكم فيها بشكل سليم هي قادرة على دعم الرقابة الجبائية.

حيث تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة في الرقابة الجبائية وعملياتها، وتختلف عنها من حيث دراسة الحالة في مديرية الضرائب و تناولها لموضوع التدقيق المحاسبي .

الدراسة الثالثة : قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ما هو دور المراجعة الجبائية في التحسين من جودة المعلومة المحاسبية، كما وضع فرضية تعتبر برنامج المراجعة الجبائية يساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي الجزائري.

توصل الباحث من خلال دراسته الى ان المراجعة الجبائية تشكل كآلية جزاء هاما من قدرة الحكومة على إدارة نظام ضريبي عادل.

حيث تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة في ماهية الرقابة الجبائية وعملياتها، وتختلف عنها من حيث دراسة الحالة في مديرية الضرائب و تناولها لموضوع المراجعة الجبائية .

الدراسة الرابعة : ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004 .

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ما مدى تأثير مردودية المراجعة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي

حدد الباحث في دراسته المفاهيم العامة للمراجعة والمراجعة الجبائية وأيضاً قام بتحليل ظاهرة التهرب الجبائي ومحاولته في التركيز على الجوانب التقنية التي جاءت أساليب المراجعة الجبائية.

حيث تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة في المراجعة الضريبية، وتختلف عنها من حيث دراسة الحالة في مديرية الضرائب وتناولها لموضوع مكافحة التهرب الضريبي وتأثير مردودية المراجعة الضريبية عنه.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

تمهيد :

تعد الجباية من وسائل التحكم في أي دولة ما لزيادة إيرادات الخزينة العمومية وذلك عن طريق مجموعة من الضرائب والرسوم، ونظرا لعدة أسباب فإن العديد من المكلفين يتهربون من دفع إلتزاماتهم الجبائية، ولمحاربة هذه الظاهرة أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية لعلّى من أبرزها الرقابة الجبائية والتي تعد كأداة تنظيمية مهمتها التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية

وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل لتسليط الضوء على الإطار النظري والمفاهيمي حول الرقابة الجبائية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: الوسائل القانونية المخصصة للرقابة الجبائية

المبحث الثالث : الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية :

تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية لضمان مصلحة الخزينة العمومية ، وحدد لها القانون اطارها التشريعي، والتنظيمي من اجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الجبائية :

هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية، وبالرغم من هذا التعدد إلا ان مغزاها ينحصر في كونها تلك الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية بغرض التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وقبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية يجب أن نتطرق أولا إلى تعريف الرقابة والجبائية .

1_الرقابة: تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي في حدود السياسة العامة لها، كما تعمل على الكشف عن السلوكيات اللاأخلاقية واللاقانونية مثل الرشوة والسرقة في المؤسسات الإدارية، حيث يعرف **هنري فايول** الرقابة: " بأنها التحقق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، فهي عملية اكتشاف ما إذا كان كل شيء يسير حسب الخطط الموضوعية وذلك لغرض الكشف عن ما يوجد هناك من نقاط ضعف والأخطاء ومعالجتها وتقادي تكرارها " ¹.

وكتعريف شامل للرقابة نجد ان الرقابة هي الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى لذا الحق في التعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وكشف نقاط الضعف والانحرافات والإختلافات وتصحيحها.

2_الجبائية: هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، اذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها والزامها. ²

3_الرقابة الجبائية:

التعريف الأول: عرفت المدبرية العامة للضرائب على انها الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، وتشكل شرطا من الشروط الأساسية والفعالة لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات ³

¹ حمد سليمان، سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والدالية على الأجهزة الحكومية "دراسة تحليلية وتطبيقية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998 ص13

² غازي عنابة، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، البيارق، عمان، 1989، ص72.

³ لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 2011، الجزائر، ص19.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

التعريف الثاني : يعرفها الاقتصادي فايول كما يلي: "الرقاب" الرقابة تقوم على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها"¹

المطلب الثاني : اشكال الرقابة الجبائية :

بموجب المنشور رقم 78 المؤرخ 1994/03/26 : الذي حدد بوضوح المهام والوظائف والقواعد الداخلية للمفتشيات المتمثلة في الرقابة الجبائية وتدعى الرقابة على الوثائق وتتم داخل المفتشيات تبدأ بمراقبة التصريحات إلى المراقبة المعمقة للملف "النشاط" ومن هنا يتبين لنا أن للرقابة شكلين وهما:

1_الرقابة العامة: أن هذا النوع من الرقابة يتم على مستوى مفتشيات الضرائب، وتتم من دون تنقل أفراد مصلحة الضرائب أو إجراء أبحاث خاصة من طرف الإدارة الجبائية، إلا أن أهمية هذه الرقابة يمكن أن تتغير وتتسع ويتم التمييز بين نوعين الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق:²

أ_الرقابة الشكلية "السطحية" : تعتمد بالدرجة الأولى على القراءة الشكلية للوثائق والتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة دون التعمق في محتواها، وتتم الرقابة في مكاتب المفتشيات ووفق الملفات الممسوكة من قبلها دون الخروج إلى الميدان، وذلك من خلال فحص المعلومات التي أدلى بها ومقارنتها بملفات المكلفين وهي تهدف إلى تصحيح الأخطاء الجوهرية البارزة الناتجة عن تصريحات المكلف ونوع النشاط الذي يمارسه بغية تكوين ملف صحيح من حيث الشكل ومن جهة أخرى تقوم بالتحقق من المعطيات والمعلومات المصرح بها وهذا بالاعتماد على أدلة وإثباتات تتحصل عليها من المصادر المختلفة التي تتعامل مباشرة مع المكلف (البنوك، الموردون، الجمارك، الضمان الاجتماعي...) وهذا بمقتضى حق الاطلاع المخول لها من طرف المشرع الجبائي وذلك بغية إجراء مقارنة للوثائق المصرح بها وما ورد فيها من معلومات مع ما هو مدون لدى الإدارة الجبائية من أدلة عن تطور الذمة المالية والعناصر المكونة للدخل ووعائه الضريبي التي تخص المكلف بالضريبة في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المراقبون بطلب المزيد من المعلومات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف للإدلاء بالمعلومات لدى الإدارة، إلا أن للمكلف حق الرفض عن الاتصالات

¹ منصور بن اعمارة ، دور المراقبة الجبائية والمحاسبية في الحد من التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص85

² ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص45

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المباشرة وفي هذه الحالة يقوم المحققون بتوجيه طلب رسمي إلى المكلف بالضريبة يتضمن قصة تقديم التوضيحات والتبريرات التي بها إلتباس أو غموض¹

ب- **الرقابة على الوثائق:** تتمثل في مجموع الأعمال التي تتم على مستوى المكتب حيث تقوم مصلحة التحقيق بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتبية من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف. وذلك انطلاقا من ملفاتهم الخاصة المبينة لتطور ذممهم المالية والعناصر المكونة لمسارهم المعيشي.

فالمحقق يقوم بالتحليل والتدقيق والمقارنة في التصريحات المقدمة من المكلف ودراسة مدى ترابطها وانسجامها من سنة إلى أخرى مستعينا في ذلك بالملف الجبائي للمكلف الذي بحوزة الإدارة الجبائية، ومصادر خارجية مثل: البنوك والإيرادات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات التي أبرمت مع المكلف وبعض الكشوفات، إضافة إلى كل هذا فيمكن للمحقق طلب معلومات وتبريرات أخرى من المكلف حول خصم معين أو توضيحات حول نقطة معينة كالتأكد من صحة مبالغ الرسوم المخصومة TVA التحقيق في المعادلات المطبقة وكما إذا كانت فعلا تلك الخاصة بالعمليات المحققة أو أن هذه الأخيرة قد تم إعفاؤها فالغرض من هذه الرقابة هو ضمان أن التصريحات المقدمة كتبت بطريقة صحيحة من الناحية الشكلية دون التعمق فيها بإجراء مقارنة بما تحتويه من معلومات وتلك التي تتوفر لدى الإدارة الجبائية.

ومما سبق نستخلص خاصيتين لهذه الرقابة :

- نعتبر أول عملية رقابية للتصريحات.

- تهدف إلى مراقبة شكل وكيفية التصريحات دون التأكد من صحة هذه الأخيرة.

2_ الرقابة المعمقة: كما يدل عليها العنوان فإن هذا النوع من الرقابة يتناول مجمل الوضعية الجبائية والمالية للمكلف بالإضافة إلى الوضعية المادية حيث تغوص في الفحص والتحقيق في كل المعطيات والمعلومات التي لها صلة بنشاط المكلفين بالضريبة وخاصة في الوثائق المحاسبية والوضعية الجبائية.

وقد عرف الرقابة المعمقة: "بأنها مجموع العمليات التي لها غرض الفحص في عين المكان لمحاسبة مؤسسة ما أو شخص معين ومقارنة النتائج مع بعض المعطيات المادية بهدف مراقبة مدى سلامة ودقة التصريحات المكتتبة وعند اقتضاء الحال يمكن اللجوء إلى الإجراءات الضرورية لتحقيق التعديلات اللازمة."

¹ يحي خليل، عبد الحفيظ محمود، دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي دراسة حالة الرقابة الجبائية -ولاية المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، الجزائر، ص10.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

كما عرفها أيضا: "أنها مجموعة العمليات التي تهدف إلى التحقق من صحة ودقة التصريحات على مجمل المداخل التي لها علاقة بالضريبة على الدخل الإجمالي".
ويعتبر التحقق المحاسبي من أهم أشكال الرقابة الجبائية باعتبار أن مسك الدفاتر المحاسبية وفق نصوص القانون التجاري يضمن أكثر معلومات عن الوضعية المالية للمكلف.¹
وهذا الشكل من الرقابة يتضمن وسيلتين هما:

- التحقق المحاسبي

- التحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

المطلب الثالث: اهداف ومبادئ الرقابة الجبائية

أولا: اهداف الرقابة الجبائية :

للإدارة صلاحيات تطبيق الرقابة الجبائية بها يخول لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريع الجبائي من خلال فرض الضرائب وتحصيلها، إلى ممارسة الرقابة عليها، وذلك لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها:

1_ **الهدف القانوني للرقابة الجبائية :** ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.²

2_ **الهدف الإداري:** إذ تؤدي الرقابة دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.³

3_ **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة

¹ مراح فاروق، دور الرقابة والتحقق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، رسالة ماستر غ منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص29

² سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص82

³ لباس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص21

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

4_الهدف الإجتماعي: ويتمثل في :

- منع ومحاربة الانحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع.
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قد المساواة أمام الضريبة¹.

ثانيا: مبادئ الرقابة الجبائية :

إن أساليب الرقابة الجبائية مهما كانت تتميز بالصرامة من جهة والردع من جهة أخرى، وتبقى في أمس الحاجة إلى إرساء مبادئ وأطر أساسية التي من خلالها تكون الضوابط الجبائية ذات فعالية في الميدان، وذلك من خلال العمل على تغيير الجبائية وتوعية المكلفين بالشكل الذي يغير ذهنيته، ويمكن تصنيف مبادئ الرقابة الجبائية إلى ما يلي:

1_إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، فبقدر ما يتوفر لديها من خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية، وبقدر ما يتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن التهرب الضريبي يعود إلى عدم إحكام القوانين والتشريعات من حيث تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره ولذلك يجب تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال ما يلي:

- **تبسيط وتحسين التشريع الضريبي:** يتحقق ذلك من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب، إضافة إلى إدراج مذكرات توضيحية للقوانين الضريبية بلغة سليمة وسهلة في متناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من إحساسهم بتعقد التشريع الضريبي وإقناعهم به مما يؤدي بهم إلى الالتزام بواجباتهم الضريبية وعدم التهرب منها

- **تحقيق العدالة الضريبية:** تعتبر العدالة الضريبية من المبادئ الأساسية للضريبة والنظام الضريبي وتحدد من خلال التوزيع الأمثل للعبء الضريبي، وإعادة التوزيع العادل للدخل والثروات على أفراد المجتمع، ولذلك

¹ بشرى عبدالغني، فعالية الرقابة الجبائية واثرا في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 90.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

يصعب قياسها ويبقى تقديرها مرتبط بمدى تقبل و اقتناع أفراد المجتمع بعدالة النظام الجبائي المطبق عليه وتسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية، حيث يتضمن المفهوم المعاصر للعدالة الضريبية نوعين :

- العدالة الأفقية ويقصد بها أن تتم معاملة المكلفين المتساويين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبية متساوية

- العدالة العمودية تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة. وبشكل عام يمكن القول أن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي عادل يجعل كل فرد يساهم في النفقات العامة حسب قدرته التكاليفية، كما يقوم بتصحيح اللامساواة الناتجة عن التوزيع الأولي للدخل، إضافة إلى شمولية الرقابة الجبائية لكافة المكلفين بالضريبة¹.

2_ترقية وتطوير الرقابة الجبائية: إن التشريعات والإجراءات المتبعة لتحصيل الموارد العامة لا تتحقق لها الفعالية الحقيقية إن لم تكن الأداة التنفيذية والمتمثلة في الإدارة الجبائية على مستوى مقبول من الكفاءة والفعالية والتنظيم، لذلك يرجع فقهاء الجبائية مشكلة الغش الضريبي إلى عدم فعالية النظام الجبائي والتي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيد عن كل ملامح التخلف والإهمال ومن ثم لابد من القيام بإصلاحات وتعديلات تؤدي إلى تحسين وترقية الجهاز الإداري ولكي يتحقق ذلك على أحسن وجه وجب تزويد الإدارة بكل الوسائل المادية والبشرية.²

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الجبائية :

قد رسم المشرع الجزائري إطارا قانونيا لا يمكن من خلاله لأعوان الضرائب الحياد عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون، فالأزم عليهم بذلك إتباع إجراءات معينة لمباشرة مهامهم الرقابية وفي نفس السياق تنظيم عملية الرقابة الجبائية، كما حدد القانون صورا متتابعة ومتكاملة فيما بينها وألزم العون المدقق بإتباعها قبل وأثناء وبعد مباشرة عملية الرقابة الجبائية³.

¹ بوشري عبدالغني، مرجع سابق، ص 92-93

² العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2008، ص 109

³ لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 33

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المطلب الأول: الحقوق الممنوحة للإدارة الضريبية :

والتي تتمثل فيما يلي:

1_حق الإطلاع: هي وسيلة قانونية منحها المشرع الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية، والتي تتمتع بهذا الحق استناد إلى أهمية الرقابة التي تقوم بها من أجل الكشف عن مختلف المخالفات، ويسمح هذا الإجراء بالحصول على مختلف الوثائق من الإدارات والهيئات التي يتعامل معها المكلف المعني بالرقابة¹ وطبقا للمادة 45 من القانون الإجراءات الجبائية الجزائري يسمح حق الإطلاع للأعوان الإدارة الضريبية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها² وتم التمييز بين حالتين:

أ_حق الإطلاع لدى الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات :

طبقا للمادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري، لا يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاصة وكذلك المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات أو الهيئات، أيا كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها³.

ب_حق الإطلاع لدى المؤسسات المالية والمكلفين بالضريبة الآخرين:

طبقا للمادة 51 من قانون الإجراءات الجبائية، يجب على المؤسسات أو الشركات والقائمين بأعمال الصرف والصرفيين وأصحاب العمولات، وكل الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات أو الجماعات المتحصلة بصفة اعتيادية على الودائع للقيم المنقولة، أن يرسلوا إشعارا خاصة للإدارة الجبائية، بفتح وإقفال كل حساب إيداع السندات أو القيم أو الأموال أو حساب التسبيقات أو الحسابات الجارية أو حسابات العملة الصعبة أو أي حسابات أخرى تسيرها مؤسساتهم بالجزائر

كما يمس هذا الإلتزام خصوصا، البنوك وشركة البورصة والدواوين العمومية والخزائن الولائية ومراكز الصكوك البريدية والصندوق الوطني للتوفير وصناديق القرض التعاوني وصناديق الإيداع والكفالات⁴ وقد فرض المشرع عقوبة رفض حق الإطلاع في المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية، "يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000 دج، كل شخص أو شركة ترفض منح حق الإطلاع على

¹ محمد قلي، فهمة بلول، مرجع سابق، ص158

² المادة 45، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2020، ص21

³ المادة 46، مرجع نفسه، ص21

⁴ المادة 51، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص22

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها، والتي يتعين عليها تقديمها وفقاً للتشريع أو تقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها¹.

ت-حق الاطلاع لدى الغير: طبقاً للمادة 58 من قانون الإجراءات الجبائية، "يتعين على كل شخص أو شركة تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية أو تشتري بصفة اعتيادية، باسمها، نفس الممتلكات التي تصبح مالكة لها لإعادة بيعها، أن تتقيد، قصد ممارسة أعوان إدارة التسجيل لحق الإطلاع"².

2-حق الرقابة : يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الضريبية، حيث تراقب هذه الإدارة تصريحات المكلف والمستندات المستعملة لرفض كل ضريبة أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر، والتي تدفع أجوراً وأتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الضريبية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها، وتتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها³.

3-حق استدراك الأخطاء : ويتمثل هذا الحق بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة في حالة تقديم المكلف لمعلومات ناقصة أو خاطئة. وقد نصت المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق جداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها قرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى"⁴.

4-حق المعاينة : من أجل ممارسة حقها في الرقابة وعندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص، ضمن الشروط المبنية، للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانوناً، القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث أو الحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرز التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة⁵.

¹ المادة 62، المرجع نفسه، ص24

² المادة 58، المرجع نفسه، ص24

³ المادة 18، المرجع نفسه، ص08

⁴ المادة 327_01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص72

⁵ المادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص16

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

ولا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا لأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير¹.

المطلب الثاني : الواجبات الممنوحة للمكلفين بالضريبة :

يخضع المكلفين بالضريبة إلى نوعين من الواجبات وهما:

1_ الواجبات الجبائية: يلزم المشرع الضريبي المكلفين بالضريبة القيام بالتصريحات التالية:

التصريحات الجبائية:

تتمثل التصريحات الجبائية "تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.

- ويمكن تعريف التصريح الجبائي على أنه: عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة².

أ_ **التصريح بالوجود (G8) :** يجب على المكلفين بالضريبة والخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في الثلاثين يوما الأولى من بداية نشاطها، إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها، تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة.

يجب أن يحتوي هذا التصريح المدعم بنسخة مطابقة قانونا لشهادة الازدياد، معدة قانونا ومستخرجة من مصالح الحالة المدنية التابعة للبلدية التي ولد فيها المكلفون بالضريبة ذوي الجنسية الجزائرية أو الأجنبية بالنسبة للذين ولدوا فوق التراب الوطني خاصة، على الأسماء والألقاب والعنوان التجاري والعنوان بالجزائر وخارج الجزائر، إذا تعلق الأمر بأشخاص طبيعيين أو معنويين يحملون الجنسية الأجنبية.

كما يجب تدعيم التصريح بنسخة مطابقة لعقد، أو عقود الدراسات أو الأشغال التي يتولى هؤلاء الأشخاص الأجانب إنجازها بالجزائر. عندما يكون الخاضع للضريبة مالكا إلى جانب مقره الرئيسي، وحدة أو عدة وحدات، يجب عليه تقديم تصريح شامل بالوجود عن المؤسسة إلى مفتشية الضرائب المباشرة المختصة، ويجب أن يشير هذا التصريح الشامل إلى كل المعلومات المذكورة أعلاه في مكونات المؤسسة³.

ب_ **التصريح الشهري (G50) :** ألزم القانون المكلفين بأن يكتتبوا تصريحا شهريا أو فصليا صنف (G50) أو صنف (A 50G) و (51G) بمجمل الضرائب والرسوم المدفوعة نقدا أو عن طريق اقتطاع من

¹ المادة 35، المرجع نفسه، ص16

² قحوش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص47

³ المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص43

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المصدر لدى قابضة الضرائب التابعين لها قبل 20 الموالية للشهر أو الفصل المعني في النموذج التي تحدده الإدارة.¹

ج_التصريح السنوي للدخول والنتائج: على كل شخص خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وجب عليه اكتتاب تصريحاً بمدخله وذلك كل سنة، من خلال نموذج موضوع تحت تصرفه من المصالح الجبائية. وقد خصت المادة (1-151): الأشخاص الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات IBS " يتعين على الأشخاص المعنويين المذكورين في المادة 136 أن يكتتبوا قبل 30 أفريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتش الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، تصريحاً بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة إذا سجلت المؤسسة عجزاً، يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط، تقدم الإدارة الجبائية استمارة التصريح الممكن تسليمها إلكترونياً، عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية يمدد أجل الاستحقاق إلى أول يوم مفتوح يليه.²

كما نصت المادة (1-99) : الأشخاص الطبيعيون الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" حتى يتسنى إقرار أساس هذى الضريبة، أن يكتتبوا ويرسلوا، على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامتهم، تصريحاً بدخلهم الإجمالي الذي تقدم مطبوعته من قبل الإدارة الجبائية، عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي، ويخضع لهذا الإلتزام أيضاً الأجراء الذين يتقاضون، فضلاً عن أجرهم الرئيسي والمنح أو التعويضات المتعلقة به، مداخيل أجنبية أو غير أجنبية ماعدا:

- الأجراء الذين يتقاضون أجراً وحيداً

- الشركات الذين يمارسون، فضلاً عن نشاطهم الرئيسي كأجراء، نشاطاً تعليمياً أو يقومون ببحث بصفتهم مستخدمين مؤقتين أو شركاء في مؤسسة تعليمية.³

د_التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة: في حالة التنازل جزئياً أو كلياً عن المؤسسة المستغلة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو ما شابههم، خاضعين لنظام فرض الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا في حالة التوقف عن ممارسة مهنة حرة أو إستغلال مزرعة يقرر على الفور أساس ضريبة الدخل المستحقة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية التي لم تفرض عليها الضريبة بعد.

¹ بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص 129

² المادة 151، المرجع نفسه، ص 36

³ المادة 99، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

أما في حالة وفاة المستغل أو المكلف بالضريبة، يقدم ذوي حقوق الفقيه، في هذه الحالة المعلومات اللازمة لتأسيس الضريبة المستحقة في أجل ستة أشهر من تاريخ الوفاة.¹ في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي ما زالت لم تفرض عليها الضريبة. ويجب على المكلفين بالضريبة أن يقدموا إشعاراً لمفتش الضرائب ضمن أجل 10 أيام طبقاً للمادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.²

هـ- تدوين رقم التعريف الجبائي: يجب أن يرفق كل تصريح أو عقد أو عملية تتم لدى المصلحة التابعة للإدارة الجبائية برقم التعريف الجبائي وذلك من أجل تسهيل عملية التسيير الجبائي لملفات المكلفين بالضريبة.

2_ الواجبات المحاسبية: إن المكلف الخاضع للنظام الحقيقي ملزم بمسك محاسبة منتظمة وكاملة ومتسلسلة وصحيحة ومقنعة ومؤسسة حسب الأنظمة المحاسبية بالإضافة إلى ذلك فقد ألزم القانون التجاري التجار بمسك السجلات المحاسبية التالية:³

أ_ دفتر اليومية : أجبر القانون التجاري مسك دفتر اليومية في المادة (09) كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية، يعد فيه يوماً بيوم العمليات المقامة، شرط أن يحفظ هذا الدفتر، وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات يوم بيوم .

دفتر اليومية دفتر موقع من طرف القاضي التجاري لدى المحكمة، فيما يخص الأشخاص الذين يقومون بأرباح غير تجارية دفتر يوميتهم موقع من طرف رئيس مصلحة الضرائب الموجودة في مقر نشاطه.

ب_ دفتر الجرد : هو كدفتر اليومية يجبر كذلك القانون التجاري بالزامية مسك دفتر الجرد، والذي ينص بإجراء الجرد على جميع عناصر الأصول والخصوم السنوية بصفة مدققة والجرد يسمح برصد جميع الحسابات من أجل إنجاز الميزانية الختامية وكذا معرفة وضعية المؤسسة (ربح أو خسارة)

ت_ حفظ الدفاتر المحاسبية والسندات المراسلة: طبقاً للقانون التجاري فإنه يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والسندات المراسلة والصور المطابقة للرسائل لمدة 10 سنوات، لذا كل محاسبة تقدم إلى الإدارة الجبائية يجب أن تتوفر فيها ثلاث قواعد أساسية وهي: صحة التصريح، قانونية، مصادقة "مطابق للكتابات."

¹ المادة 132، المرجع نفسه، ص 28-29

² المادة 195، المرجع نفسه، ص 46

³ بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص 127-129

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للمراقبة الجبائية

المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة

أمام صرامة المراقبة الجبائية يحوز المكلف على ضمانات عديدة تحمي حقوقه خلال إجراءات المراقبة، وسنحاول تقديم حقوق المكلف وهي على النحو التالي:

1_الضمانات المتعلقة بالتحقيق:

يتمتع المكلف بالضريبة بضمانات متعلقة بالتحقيق يتوجب على المراقبين احترامه، كما أن الإخلال بها يؤدي إلى بطلان التحقيق وإلغاء النتائج المترتبة عنه ومن أهمها ما يلي:

أ_إشعار المسبق وأجل التحضير: لا يمكن الشروع في أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته 10 أيام، إبتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار.

يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها وأن يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، في حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك. وفي حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يسلم إشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة.¹

وأضافت المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية الفقرة 03 " أنه لا يمكن القيام بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للشخص الطبيعي، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع الإشعار بالاستلام، مرفوقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية، ومنحه أجلاً أدنى للتحضير يقدر بخمسة عشر 15 يوم، إبتداءً من تاريخ الاستلام.²

ب_ الاستعانة بمستشار أو وكيل:

يكون لمكلف بالضريبة الحق في الاستعانة بمستشار يختاره بمحض إرادته أثناء عملية المراقبة للاستشارة به أو الإنابة عنه.³

¹ المادة 20-04، قانون الإجراءات الجبائية ، مرجع سابق، ص 10 .

² المادة 21-03، المرجع نفسه ، ص 13

³ المادة 20-04، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 10

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

للمستشار أن يعين موكله والإنبابة عنه أثناء عملية التحقيق، لكن حضوره ليس ضروريا أثناء المراقبة المفاجئة، لمعاينة العناصر المادية التي قد تفقد قيمتها في حال ما إذا تم تأجيلها¹

ت_تحديد مدة التحقيق:

- لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة أشهر فيما يخص:²

- مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها ويمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق في عين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة أشهر؛

- لا تطبق مدد المراقبة في عين المكان المحدد أعلاه في حالة استعمال مناورات تدليسية مثبتة قانونا.

ث_عدم إمكانية إعادة الرقابة:

عند انتهاء التحقيق في المحاسبة الخاصة بفترة معينة، بالنسبة لضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب، وباستثناء ما إذا كان المكلف بالضريبة قد استعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق، لا يمكن للإدارة أن تشترع في مراقبة جديدة لنفس التقييدات الحسابية، فواتير أو مذكرات، بالنسبة لنفس الضرائب والرسوم وبالنسبة لنفس الفترة.³

2_الضمانات المتعلقة بإعادة التقويم:

أ_التبليغ بإعادة التقويم : يرسل الإشعار بإعادة التقويم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار الاستلام، ويجب أن يكون مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين إعادة ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبول لها، وبعد عدم الرد في هذا الأجل بمثابة قبول ضمنى.⁴

ب_حق الرد : منح المشرع الضريبي للمكلف في إطار الرقابة الجبائية أجل أربعين يوما ليرسل ملاحظاته أو قبوله، في حالة القبول الصريح، يصبح أساس فرض الضريبة المحدد نهائيا، ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه إلا

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة، مرجع سابق، ص 09

² المادة 20-05، المرجع نفسه، ص 10-11

³ المادة 20-08، المرجع نفسه، ص 11

⁴ المادة 20-06، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 11

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

في حالة ما كان المكلف بالضريبة قد استعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق، كما لا يمكن الاعتراض عليه عن طريق الطعن النزاعي من طرف المكلف بالضريبة¹

ج_حق الطعن: منح المشرع للمكلف بالضريبة الإمكانية في الطعن عندما يكون الغرض منها الحصول إما على استدراك الأخطاء المرتكبة في الوعاء الضريبي أو في حسابها وإما الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي²

المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية :

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأنشطة المخولة لها قانونيا للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وتعزيزا لذلك فقد خول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لابد من الاستناد عليها لأداء مهمتهم الرقابية، كما أنه قد يترتب عن مخالفة المكلفين بالضريبة للقواعد المنصوص عليها عدة عقوبات وغرامات.

المطلب الأول: الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية :

تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل المخولة لها قانونا بأداء هذه العملية، ولتعزيز ذلك فقد منح المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة عدة صلاحيات وحقوق لابد من الاعتماد عليها لأداء مهمتهم الرقابية.

أولا: الهيئات المختصة حاليا بالرقابة الجبائية :

هناك عدة وسائل مختصة حاليا بالرقابة الجبائية سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أ_مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV): أنشأت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 / 228 الصادر في 13 / 07 / 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها كما أن اختصاصها يمتد عبر التراب الوطني.³

وتعنى مديرية الأبحاث والمراجعات بممارسة المهام التالية:⁴

- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب مما يساعد على معرفة الملفات ذات الأولوية والأهمية من أجل دراستها
- جعل الرقابة أكثر شفافية حماية لمصالح الخزينة العمومية وحقوق.

¹ المادة 20-07، المرجع نفسه، ص 11

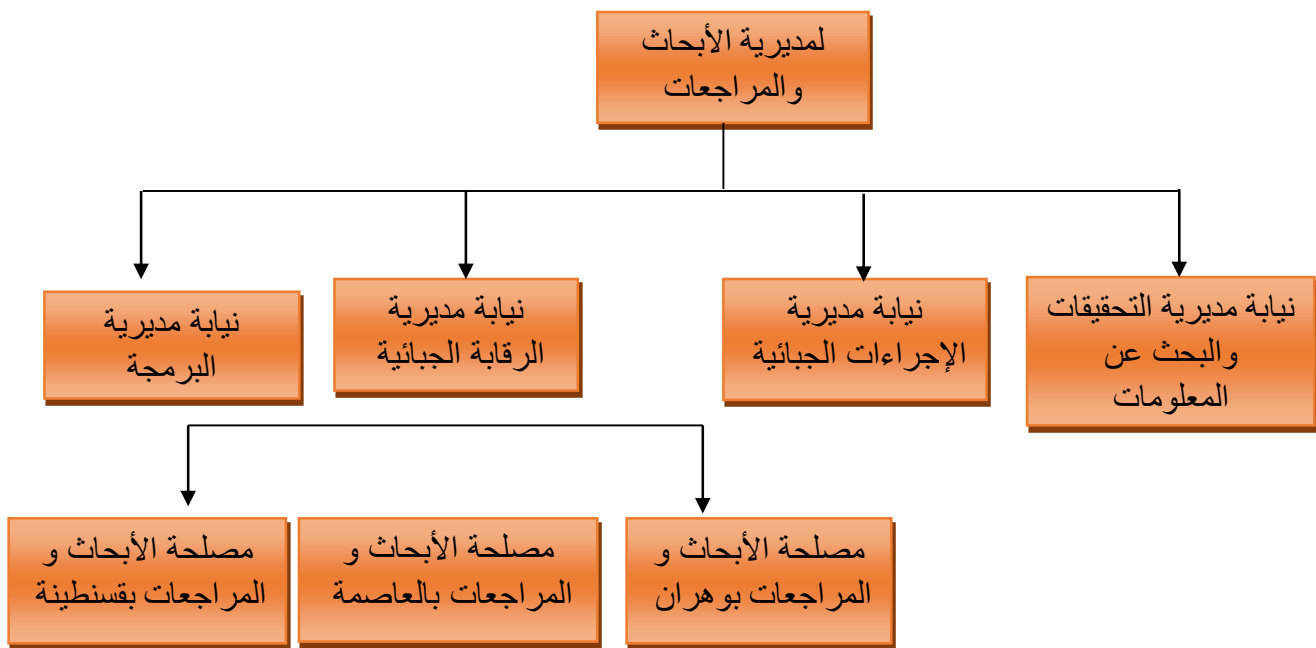
² المادة 70، المرجع نفسه، ص 26

³ بن تومي عادل ، وهاب مباركة، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 10.

⁴ حداد زكرياء ، الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2017، ص 26-27.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

- إجراء سلسلة من العمليات من أجل تحسين نوعية مردودية الجبائية العامة.
 - تقليص حجم المنازعات الجبائية نظرا لخطورتها.
 - أما الهدف الأساسي لهذه المديرية هو مكافحة التهرب الضريبي ولذلك فإنها تبنت إستراتيجية محكمة من أجل بلوغ هذا الهدف وتتمثل أساسا في تحقيق كل ما سبق ذكره.
- وفيما يلي الشكل (1-1): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: سليمان عتير، مرجع سابق، ص 88.

ب_المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية :

إضافة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي، فإن المديرية الولائية للضرائب على المستوى المحلي هي أيضا مكلفة بقيام عملية الرقابة الجبائية بتكفل مديرية فرعية مهتمة بهذا المجال، إذ تعد الهيئة المختصة بهذه المهمة عبر إقليمها.

كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون في إقليم الولاية بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال سنوي أقل من 4.000.000 دج بالنسبة للقدامى الخدمات ورقم أعمال سنوي أقل من 10.000.000 دج لباقي المؤسسات الأخرى¹.

¹ لياس قلاب ذبيح ، مرجع سابق، ص 27-28

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

وتتشكل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى كل ولاية من ثلاث مكاتب وهي¹:

- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية
- مكتب البطاقية ومقارنة المعلومات
- مكتب التحقيقات ومراقبة التقييمات

وفي هذا الإطار فإن المديرية الفرعية للرقابة الجبائية مكلفة بما يلي :

البرمجة والتحقق في كل نقطة من حدود الولاية، وكل التحريات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بالتحقيق الجبائي

- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة

- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة من خلال التحقيق، وكذا على وصول تقارير التحقيق للإدارة في أحسن الظروف

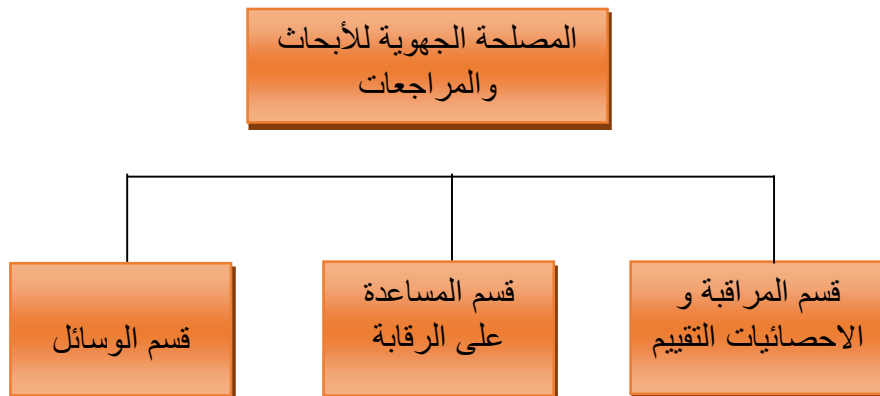
- تنفيذ الأعمال ذات الفائدة الجبائية

- البحث وتحليل أسباب الغش الضريبي وإيجاد حلول واقتراحات ناجعة لهذا الإشكال

- تقييم نتائج التحقيقات

- تنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية

وفيما يلي الشكل (1-2): يوضح الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للضرائب



المصدر: سليمان عتير، مرجع سابق، ص96

¹ بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص33

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

ثانيا: الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية :

بهدف مواكبة التطورات الحديثة والتحكم بشكل فعال في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، قامت الإدارة بالتكيف مع المعطيات الجديدة ووضعت قواعد سير متجانسة وحديثة على المستوى التشريعي والتنظيمي، وبهذا قامت الإدارة الجبائية بعصرنة مخططها الهيكلي والذي يدخل ضمن الإصلاحات الجبائية في الجزائر، حيث قامت المديرية العامة للضرائب بوضع مجموعة من النشاطات تهدف إلى تحقيق هذا الغرض، والمتمثلة في انشاء هياكل إدارية تنظيمية جديدة ابتداء من سنة 2002 م، وتتمثل في مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، مركز الضرائب (CDI)، مراكز جوارية للضرائب (CPI) ¹

أ-مديرية كبريات المؤسسات :

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 2005/12/26 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام مع تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات. ² وهي مديرية توجد بالجزائر العاصمة يعني تكون هذه المديرية وطنيا، وهي المديرية التي تسيير وتراقب الملفات الجبائية للشركات الكبرى والتي يتعدى رقم أعمالها السنوي 100 مليون دج، وتعتبر جهاز مستحدث وداعم في مكافحة التهرب والغش الضريبي. ³

أما المهام المسندة لمديرية كبريات المؤسسات في مجال اختصاصها على المستوى الوطني ومدى حجم الملفات الجبائية التي بحوزتها نجدها عديدة نذكر منها ما يلي ⁴:

- مسك ومتابعة مستمرة ودقيقة لكل ملف جبائي خاص بالمكلفين المتواجدين تحت سلطتها
 - البحث عن المعلومات الجبائية في مختلف المصادر لجمعها وتبويبها بغرض الاستغلال الأمثل
 - إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج
 - التحقق في التظلمات والشكاوي ومعالجتها ضمن متابعة المنازعات الإدارية منها والقضائية
- ويمكن حصر المكلفون الخاضعون لرقابة كبريات المؤسسات فيما يلي: ⁵

الأشخاص المعنويين أو تجمعات الأشخاص المعنويين المشكلة بقوة القانون أو فعليا والمعاملات في ميدان المحروقات، وكذا الشركات التابعة لها كما تنص عليه أحكام القانون رقم: 86-14 المؤرخ في

¹ دريد موسى، مرجع سابق، ص 86

² لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 29

³ بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص 34 .

⁴ بن التومي عادل، وهاب مباركة، مرجع سابق، ص 12.

⁵ سليمان عتير، مرجع سابق، ص 93.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

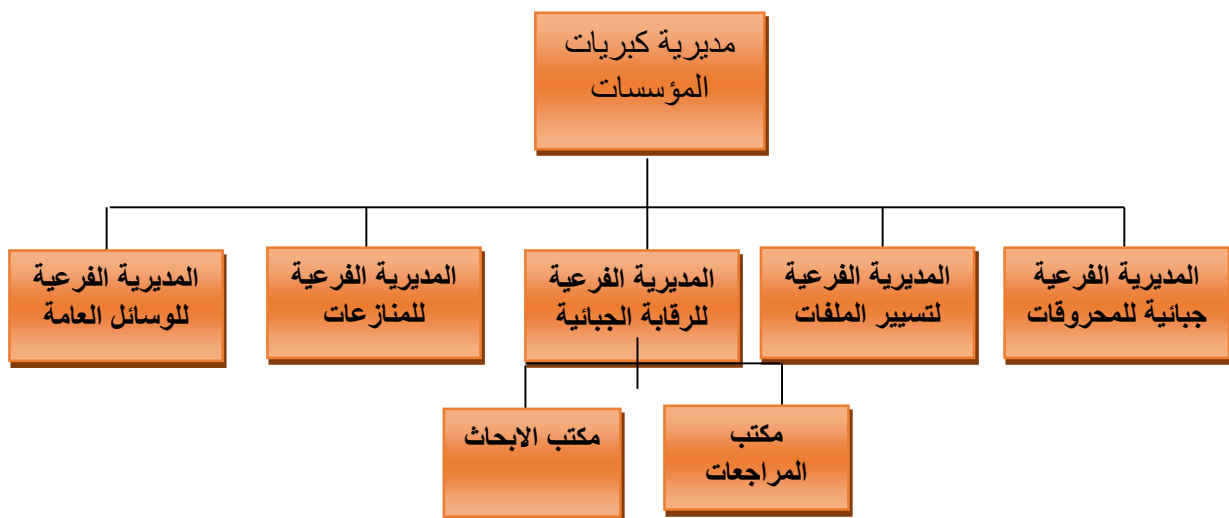
19/08/1986، والمتعلق بأعمال التتقيب والمحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدل والمتمم، وكذا النشاطات الملحقة بها

- شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في المادة: 136 من قانون الضرائب المباشرة والتي يساوي أو يفوق رقم أعمالها في نهاية السنة المالية مائة مليون دينار جزائري (100.000.000) دج

- تجمعات الشركات المشكلة بقوة القانون أو فعليا والتي يفوق أو يساوي رقم أعمال أحد أعضائها مائة مليون (100.000.000) دج

- الشركات المقيمة في الجزائر والعضوية في التجمعات الأجنبية وكذا الشركات التي ليست لها إقامة مهنية في الجزائر كما هو منصوص عليه في المادة: (1-156) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

وفيما يلي الشكل رقم (1-3): الذي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: دريد موسى، مرجع سابق، ص 87.

ب_مركز الضرائب:

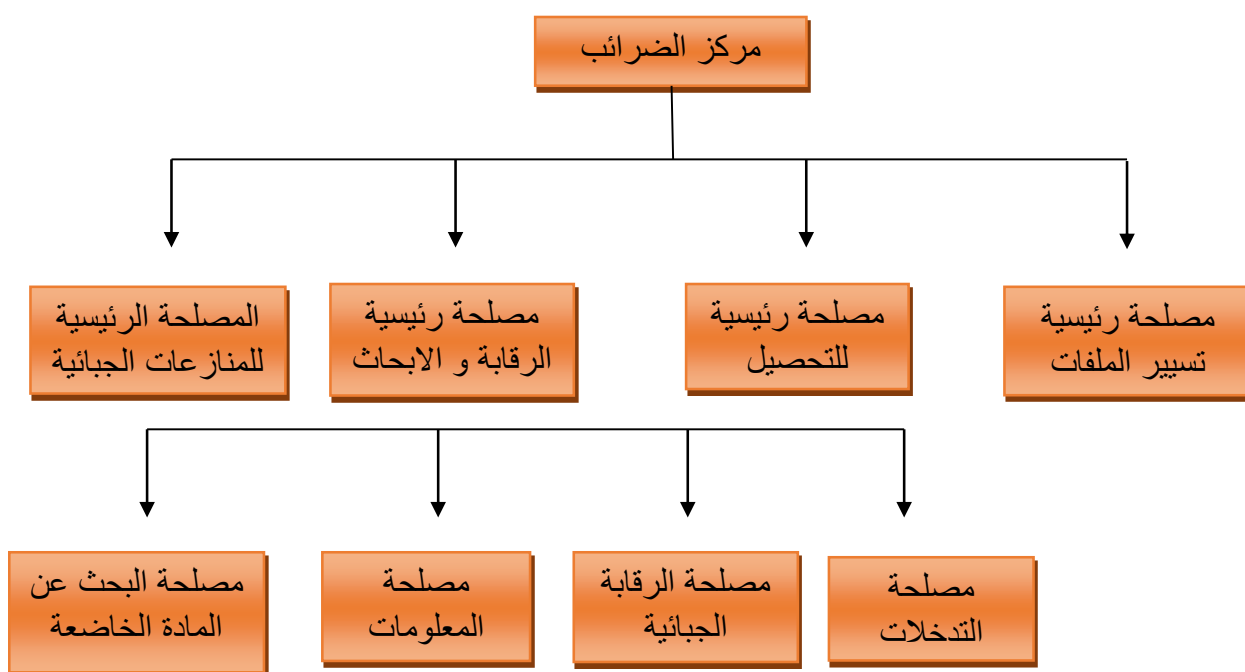
هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مائة مليون دينار جزائري 100.000.000 دج، بالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل، مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحياته¹، ومن بين المهام الرئيسية لمركز الضرائب نذكر ما يلي: ²

- التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي في حالة وجود تجاوزات خطيرة يحول الملف الجبائي إلى عملية التدقيق المعمق بهدف التطهير
- القيام بالبحث عن المعلومات الجبائية والماد الخاضعة للضريبة لجمعها واستغلالها بشكل أمثل
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج المحصلة
- التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوي الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها

وفيما يلي الشكل (1-4) : يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: دريد موسى، مرجع سابق، ص 89.

¹ بن تومي عادل، وهاب مباركة، مرجع سابق، ص 12.

² لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 30.

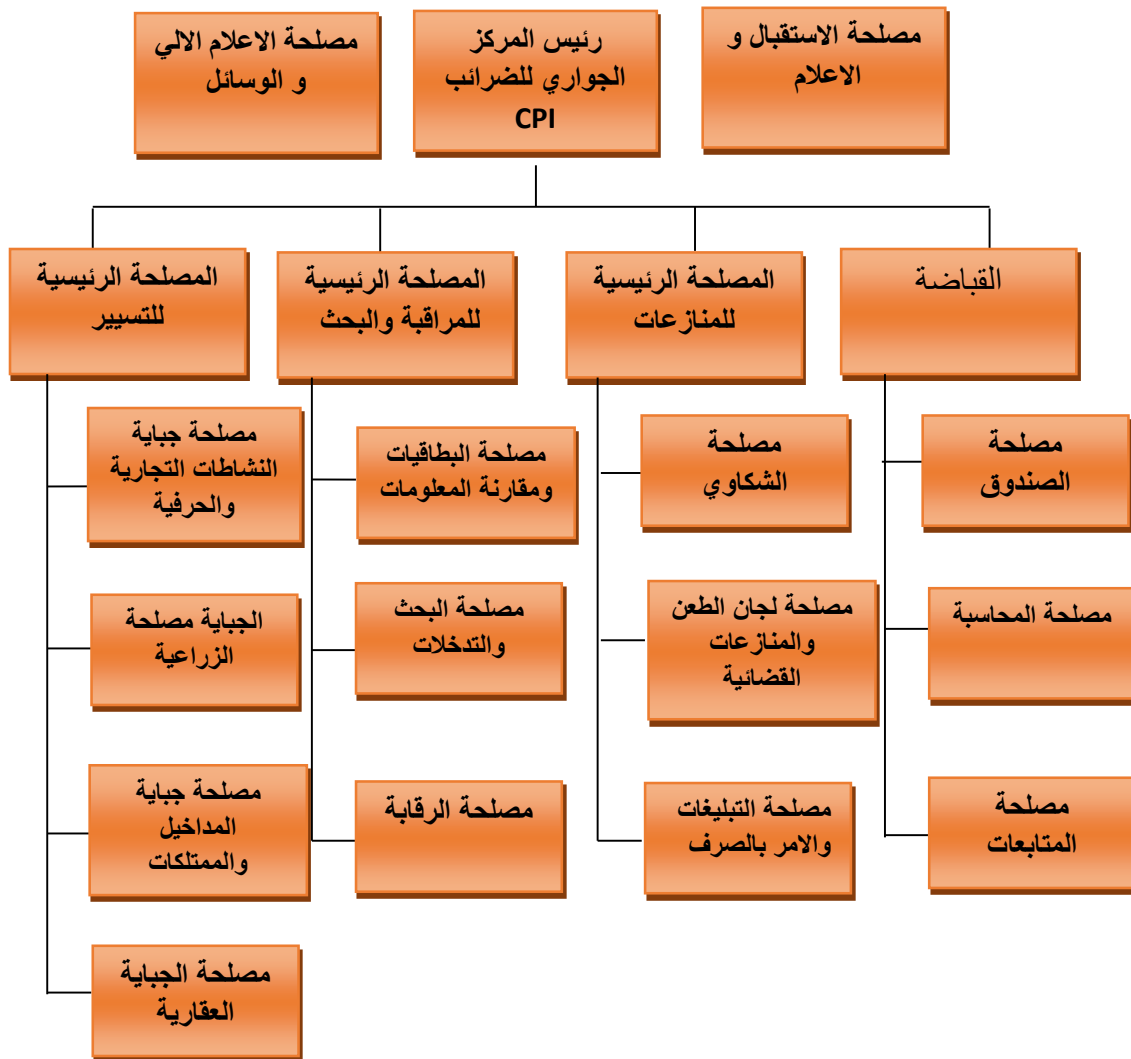
الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

ج_المركز الجوازي للضرائب :

هي مصالح مستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري وتعتبر نموذج مصغر لمراكز الضرائب، فهي تتابع ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة الجزائية بالإضافة إلى تخصيصها في متابعة الجبائية العقارية وكذا الجبائية المحلية الفلاحية¹، وهي مكلفة بما يلي:

- مسك وتسيير ملفات المكلفين التابعين لاختصاصها.
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.
- تبحث عن المعلومات الجبائية بغية استغلالها.

وفيما يلي الشكل (1-5) : يوضح الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب



¹ بن تومي عادل، وهاب مباركة ، مرجع سابق، ص 12 .

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المصدر: برازي معمر، إصلاح الهياكل الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي والحد من الغش والتهرب الضريبيين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص58.

المطلب الثاني: وسائل الرقابة الجبائية

تتمثل فيما يلي :¹

أ_الوسائل البشرية: إن وجود الموظفين المختصين بالرقابة الجبائية مقسم بين الهياكل المختلفة حسب المعايير التالية :

- كثافة النشاط الإقتصادي على الإقليم الضريبي
- أهمية المحيط باعتباره زاوية ضريبية
- حسب التخصص فهناك موظفين مكلفين بالبحث عن المعلومات الضريبية وآخرين مكلفين بالمراجعة المحاسبية وكذا المختصون بالرقابة المختلطة.
- وإن العون الجبائي الكفاء يمثل الوسيلة القاعدية لتنفيذ نشاطات الإدارة عن طريق المراقبة، كما يمثل العنصر المحدد للأهداف الكمية، لذلك لابد من توفير شروط استثنائية فيه مطلوبة في الرقابة الجبائية وهي:
- كفاءة مختصة ومؤكدة، لإضافة إلى التمتع بسلوك حضاري
- أقدمية مهنية في الميدان تكون على الأقل بالنسبة :
- المفتش: 5 سنوات
- المفتش الرئيسي: 3 سنوات
- المفتش المركزي : سنة على الأقل

ب_الوسائل الإعلامية: لقد أنشأت الإدارة العامة للضرائب مخطط إعلامي موجه يضم مجموعة من هياكل الإدارة الجبائية، ويقوم على تعميم كل نشاطاتها حيث تشكل عنصرا أساسيا فيما يتعلق بالرقابة الجبائية كما يلي:

- تثبت جميع الملفات الوطنية الخاصة بالمكلفين بالضريبة
- الإستعمال الإجباري لرقم التعريف الإحصائي في عملية الاستيراد وعند تحرير الفواتير
- تمركز وإجراء تقاطع للمعلومات المتعلقة بالنشاطات الخاصة بمصادر المداخل وما يملكه المدين

¹ بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص34-35 .

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

- لقد تم إنشاء رقم جديد وهو رقم التعريف الوطني (NIM) ودخل حيز التنفيذ في المعاملات التجارية سنة 2016.

ت. **التقويم:** إن اختيار واستغلال المعلومات الجبائية في الآجال المطلوبة، كانت من أهم انشغالات الإدارة الجبائية، التي طورت أساليب جديدة ومحدودة للتحكم فيها، وفي هذا الأثر فإن أهم شيء هو ظهور دوران المعلومات الجبائية، حيث تعمل الإدارة الجبائية مع إدارة الجمارك حتى تضمن الانتشار السريع والتنظيم نحو المصالح القاعدية من أجل تنفيذ عمليات مراقبة المخزون، استرجاع الرسم على القيمة المضافة ومراقبة التصريحات الجبائية...إلخ.

عندها فإن فعالية الإجراءات المطبقة ستصل دون شك إلى أداء مميز في إطار مخطط الإدارة الجبائية المعتمدة من طرف السلطات العامة والمطبقة سنة 1999 والذي تدور محاوره الرئيسية حول:

- تنفيذ مخطط موجه إعلامي عن طريق وضع شبكات وأجهزة إعلامية

- نظام مركزي

- تحقيق توصيل بين الشبكات الإعلامية عن طريق شبكة وطنية. (réseau national)

- أن يقوم بالربط مع البنوك وبمنظمات التأمين الاجتماعي، الحسابات الجارية البريدية والإدارة الجبائية

المطلب الثالث: الغرامات والعقوبات الجبائية :

تتوقف الرقابة الجبائية على مدى أهمية العقوبات والغرامات المحددة، إلا أن المبالغة في تلك العقوبات قد يكون له أثر عكسي. فقد وضع المشرع الجزائري عدة إجراءات عقابية لكل من يخالف قانون الأعمال الضريبي لضمان التحصيل الجيد للضريبة، وزيادة مردوديتها.

ويوجد نوعين من العقوبات وهما: الغرامات الجبائية والعقوبات جبائية.

أولاً: الغرامات الجبائية : تتمثل الغرامات الجبائية في فرض زيادات مالية على المكلف المعني، وتختلف حجم هذه الزيادات على المكلف المعني بحسب طبيعة المخالفة، ويتضح ذلك كما يلي:

1_ الغرامات المتعلقة بالتصريح السنوي : حسب المادة 192 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فإنه تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل، وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%

2_ غرامات التأخير في التصريح : يترتب عن مكلف بالضريبة الذي لم يقدم في الآجال المحددة، أو عند إثبات تصريحه، الوثائق والمعلومات المطلوبة بموجب المواد 152 و 153 و 180 من قانون الضرائب

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

المباشرة والرسوم المماثلة، دفع غرامة جبائية قدرها 1.000 دج وهذا في كل مرة يسجل فيها إغفال الوثائق المقدمة أو عدم صحتها.

في حالة تقديم الوثائق المطلوبة في أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ الإنذار الموجه إلى المعني بالأمر، في ظرف موصى عليه مع إشعار بالاستلام، تفرض الضريبة تلقائيا ويضاعف مبلغ الحقوق إلى غاية 25%¹

3_ الغرامات بسبب نقص في التصريح: حسب الفقرة الأولى من المادة 193 من قانون الضرائب والرسوم المماثل، فإنه عندما يصرح المكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلا أو ربحا ناقصا أو غير صحيح، ويزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها نسبة²

- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه
- 15 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج ويقل عن مبلغ 200.000 دج أو يساويه
- 25 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.

كما نصت المادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال أنه إذا تبين بعد عملية التحقيق أن رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المدين، غير كاف، أو إذا طبق الخصم في غير محله، يضاف إلى مبلغ الرسوم المتملص منها، النسب الآتية:³

- 10 % إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها المجموعة في السنة المالية أقل أو تساوي مبلغ 50.000 دج أو يساويها
- 15 % إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 50.000 دج ويقل أو يساوي عن مبلغ 200.000 دج أو يساويها

- 25 % إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 200.000 دج؛ وفي حالة استعمال طرق تدليسية، تطبق غرامة بنسبة 100% على مجمل الحقوق

ثانيا: العقوبات :

نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي الضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته، كليا أو جزئيا، بما يأتي:⁴

¹ المادة 192، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 44-45.

² المادة 193-01، المرجع نفسه، ص 46.

³ المادة 116، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 30 .

⁴ المادة 303-01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

- غرامة مالية من 50.000 دج إلى 100.000 دج عندما لا يفوق المبلغ المتملص منه 100.000 دج
- الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج، ولا يتجاوز 1.000.000 دج
- الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها من 1.000.000 دج ولا يتجاوز 5.000.000 دج
- الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 2.000.000 دج إلى 5.000.000 دج، أو إحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 5.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج
- الحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وغرامة مالية من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج.

الفصل الأول.....الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

خلاصة الفصل :

من خلال تطرقنا إلى الإطار النظري والمفاهيمي للرقابة الجبائية، وأهم ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل ما يلي:

- الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة، كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة الجبائية تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية التزاماتهم الضريبية، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها
- وتتعدد طرق وأشكال الرقابة الجبائية من الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق إلى التحقيق في المحاسبة الشامل والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية وكل هذه الطرق هدفها التحقق من دقة المعلومات المحاسبية
- عمل المشرع على تنظيم سير وعمل عملية الرقابة الجبائية بإسناد مهمة القيام بها إلى أجهزة مختصة في هذا المجال.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد :

ان تطور عالم الأعمال أدى الى زيادة الاهتمام بمعلومات المحاسبية والحاجة اليها لما لها من دور كبير واساسي في اتخاذ القرار، حيث أصبحت تمثل الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها ولذلك وجب الحصول على معلومات محاسبية تتمتع بالجودة العالية، واصبح من الضروري البحث عن كيفية ضمان صدق وموضوعية هذه المعلومات، ولعل تحقيق ذلك يستدعي وجود أجهزة رقابية فعالة من خلال مجموعة من الاليات والوسائل التي تسمح باكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، والتالي تسهم في تحسن جودتها من فترة زمنية الى أخرى، وعليم سيتم توضيح الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل لتسليط الضوء على جودة المعلومات المحاسبية من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية

تهتم المؤسسات اليوم بالمعلومات باعتبارها موردا جوهريا في العصر الحالي، حيث تقوم بجمع ومعالجة ما تحتاج إليه منها في الوقت الحالي والمستقبلي، وتحاول الحصول على معلومات التي تمكنها من التفوق والاستمرارية والوصول إلى التميز، لذلك تهدف وتسعى إلى توفير المعلومات التي تتميز بالجودة، وعندما نتحدث عن كيفية تميز المعلومات من ناحية الجودة نقول ان هناك بعض المعايير والخصائص هي التي تبين ذلك

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها :

اولا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، اي ان توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها

1_تعريف جودة المعلومات: تعرف على انها الجودة quality كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية qualies يقصد طبيعة الشيء و درجة صلاحيته، كما عرفت الجودة بانها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاس، عن طريق الحد من العيوب في الاداء ووضع الشيء المراد تحقيقه¹

ان جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسؤولين عند اعداد التقارير المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى.

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على اساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية اهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الاساليب المحاسبية لغرض القياس والافصاح المحاس، في التقارير المالية، بما يتيح اختبار اكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، اي ان المعلومات الجيدة هي المعلومات الاكثر افادة في مجال ترشيد القرارات

ثانيا: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية :

تتمثل اهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الاغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير، سواء كان ذلك داخل المنشأة او خارجها، لكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات

¹ ناصر محمد علي المجيلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، جامعة باتنة، الجزائر، 1009، ص23-24.

الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لذلك فإن الهدف الاساسي من تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات التي يتم عرضها والافصاح عنها في القوائم المالية.

1_ الخصائص الاساسية :

تتمثل الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية من الملائمة و الوثوق و بتوفر هذه الخصائص يمكن استخدام المعلومات بطريقة فعالة

1.1_الملائمة: تعرف الملائمة على انها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و التأثير عليه وبكلمات أخرى هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار¹ وعرفت المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار و تجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية هي :

- خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات
- خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات
- التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات

2.1_الموثوقية: تعتبر خاصية الموثوقية احد العناصر النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الاخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، اي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.²

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بقدر المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا تتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة.³

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية :

- الصدق في التعبير
- الحياد
- القابلية للتحقيق

¹ احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص18.

² احمد حلمي جمعي، مرجع نفسه ، ص19.

³ هوام جمعة، دور الحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص15.

2_ الخصائص الثانوية :

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية والتي تتمثل في الخصائص المحاسبية النوعية الثانوية كقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم جنباً إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

1.2_ الثبات : يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى .

عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في استخدامه للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبة معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات الطرق المحاسبية إذا ثبتت أفضليتها في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة اثر التغيير المحاسبي، في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها تغيير.¹

2.2_ القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان يعني ان يكون بالإمكان اجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن اجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل الى اخذ فكرة عن مسائل معينة .

وكما كانت للمعلومات المحاسبية قابلية للمقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الإشارة الى ان هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات (الانتظام) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، اذ كلما تم الالتزام بمبدأ الثبات كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.²

3.2_ الشمول: بمعنى ان تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها او جوانب المشكلة المراد ان يتخذ بشأنها قرار، كما يجب ان تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي، بمعنى ان لا يضطر مستخدمها الى اجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

ومن امثلة ذلك قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ او اكثر من منافذ التوزيع مما يضطره للسؤال عن ارقام بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه.

¹ هوام جمعة، مرجع سابق، ص 16-17

² علي حامدي، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، جامعة بسكرة، 2010-

وفي بعض الحالات يتضمن التقرير ارقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير متجمعة في رقم اجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات الى تصنيفها ثم تجميع الأرقام للحصول على المعلومة المطلوبة.

ولا شك ان المعلومات غير كاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.¹

4.2_قابلية المعلومات للفهم (خاصية مرتبطة بمستخدمي المعلومات المحاسبية): هناك خصائص متعلقة بمستخدمي المعلومات المحاسبية (القوائم المالية)، تتمثل أساسا في درجة فهمهم لمحتوى القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية لن تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات اذا لم يتم فهمها بشكل ملائم، حتى وان كانت تتمتع بالملائمة والموثوقية اللازمتين، اذا فهناك مواصفات تعتمد على مستوى درجة فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية :

هناك من العوامل أيضا ما من شأنه أن يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية

اولا_العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية :

ان نظم المحاسبة تعمل في ظل تلك البيئة (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستثمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وان البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وان تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي

وعلى هذا الأساس يكمن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى : اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية كما يلي :

1.1_العوامل الاقتصادية : تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية، في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة

كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة

¹ سليمان عتير، المرجع سابق، ص43.

² سليمان عتير، المرجع نفسه، ص38.

توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، بينما في ظل الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض احكام الرقابة المركزية.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاس، التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار¹

2.1_العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية التامة في القوائم المالية والوقت..... الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد ان الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي تعطي للوقت أهمية بقائمة المركز المالي فقط.

وتعبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاس، والتي تتطلب نمودجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاس، حيث يمتد ليشمل لآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية او العائد الاجتماعي²

3.1_العوامل القانونية: تتأثر الممارسة سواء في منهجيتها او تطبيقاتها للمحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك ان تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات او التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة فيه مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية

كما ان العوامل القانونية واهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بالفصل الملكية عن الإدارة، مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا يعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات ويمكن القول ان القواعد الملزمة بتوفير المعلومات

¹ ناصر محمد علي المجيلي، مرجع سابق، ص65.

² سليمان عتير، مرجع سابق، ص47.

المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات¹

4.1_العوامل السياسية : العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلائم مع الأوضاع الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة وتقع مسؤولية توجيهه وتطوير امكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء علي اي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

وقد تنتظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية ، كما ان إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد (الإحصائيات الاقتصادية وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، و يجب التركيز اولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة ويجب ان تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية² .

5.1_العوامل الثقافية: الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لاي بلد كلما تغير أيضا الهيكل والنظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية إذا يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر ونجد ان هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية³ .

ثانيا_العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية :

في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية)، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بجودتها وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها ، وبأقل تكلفة وفي وقت قصير، لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات

¹ ناصر محمد علي المجيلي، مرجع سابق، ص68

² سليمان عتير ، مرجع سابق، ص69

³ ناصر محمد علي المجيلي، مرجع نفسه، ص49-50

المحاسبية، وعلى العموم، واختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية :¹

2.1_التصوير والتمثيل: وهو ما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة و مستخدميها و أن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه

2.2_التأكد: فترض ان تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع ، حيث ينبغي ان يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة

2.3_أجل الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقراءها فإنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

2.4_التحديد: المعلومة المحددة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم او رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب

2.5_كمال المعلومة و تمامها: الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية .

2.6_الملائمة : تهدف المعلومة لاتخاذ القرار او القيام بنشاط ما، وتعتبر الملائمة للمعلومة الفحص عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها او النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصادقية و الصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها

تقارير المراجعة الخارجية : يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت، وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا، مما يثقل كاهل متخذي القرارات، في مختلف المستويات، كما تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها

كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية ان المعلومات المحاسبية قد اصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث تقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير

رسمي²

حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لدى الصحة والمصادقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث

¹ سليمان عتير ، مرجع سابق، ص 49-50.

² سليمان عتير ، مرجع سابق، ص 51.

تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد ان العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (مصادقية) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصادقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على ان يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولاً عاماً والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية او تحريف مع افتراض استقلال المراجع وإطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية .

المطلب الثالث: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي :¹

1_الدقة : يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات اي بدرجة تمثيل المعلومات بكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او التوقعات المستقبلية. وبالرغم من اهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فانه لا يمكن تحقيقه و ذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تتطوي على المستقبل و بالتالي فهي على درجة من عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التوضيح بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات

2_المنفعة : وتتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة احد الصور الآتية :

3_المنفعة الشكلية : وتعني انه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

4_المنفعة الزمنية : وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما امكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فان الاتصال المباشر بالحاسوب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات .

5_المنفعة التقييمية والتصحيحية : وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، و كذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج .

6_الفاعلية : تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لاهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فانه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

¹ حامدي علي، إثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص43.

7_التنبؤ: يقصد بالتنبؤ انه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل، ان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد ان جودة المعلومات انما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية

8_الكفاءة: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ان تزيد من قيمة المعلومات

المبحث الثاني: طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تختلف صور الرقابة الجبائية باختلاف الطريقة المتبعة في التحقيق، والغرض المراد بلوغه حيث خول المشرع الضريبي للإدارة حق ممارسة التحقيق المحاسبي والمصوب بالإضافة إلى التحقيق المعمق، بهدف التأكد من المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلفين التي سننظر إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول : طرق الرقابة المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب¹

تمارس مفتشيات الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائية، وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة و فحص تصريحات المكلفين بالضريبة، و يتم القيام بهذين النوعين من الرقابة الجبائية بدون التنقل إلى مقر نشاط المكلف، ولا يتم القيام بأبحاث عامة وخاصة حوله.

1_الرقابة الشكلية: كما سبقت الإشارة إليه، تتولى مفتشيات الضرائب مراقبة ومتابعة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، حيث تفحص المعلومات التي تتضمنها هذه التصريحات سواء تلك المتعلقة بالمكلف أو ما تعلق بنشاطه، و يتم كل ذلك من حيث الشكل فقط.

2_ مفهوم الرقابة الشكلية: تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية

يتم هذا النوع من الرقابة الجبائية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص و التابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، و يتم القيام بها كل سنة، وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى

¹ سليمان عتير، مرجع سابق، ص123-125.

3_ دور الرقابة الشككية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها: يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات، كأخطاء الجمع و أخطاء الترحيل...الخ
- البحث والكشف عن المعلومات والعناصر المغفل عنها، ويطلب من المكلف المعني بها بتصحيحها
- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة

1.3_عيوب الرقابة الشككية :

من العيوب التي تواجه لهذا النوع من الرقابة أنه لا تعتمد على صحة الأرقام المصرح بها بقدر ما يعتمد على الكيفية التي تم بها ملء هذه التصريحات وما تحتويه من معلومات تعريفية بالمكلف، ومحاسبية، أي أن هذه الرقابة تهدف إلى النظر في الشكل الذي جاءت به التصريحات والتي يتم معاينتها في المرحلة دون تصحيح ما صرح به المكلف، فالرقابة الشككية ما هي إلا فحص شكلي لجميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين

2.3_الرقابة على الوثائق: يأخذ هذا النوع من الرقابة الذي يتم على مستوى مفتشية الضرائب أكثر عمقا من الرقابة الشككية، حيث يتعدى الأمر إلى إجراء مقارنات بين ما تحتويه التصريحات الجبائية للمكلفين من معلومات مختلفة واستخراج كل الثغرات والتناقضات المحتملة الحدوث.

أ. مفهوم الرقابة على الوثائق:

تتمثل المرحلة الموالية للرقابة الشككية في الرقابة على الوثائق التي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين، من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية، انطلاقا من ملفاتهم الخاصة، وهذا كله يتم في إطار تطبيق حق الاطلاع القانوني والذي سبق الإشارة إليه سابقا، ومن الأمثلة العملية لتطبيق هذا الحق (حق الإطلاع) نذكر:

- النشاطات الطبية وشبه الطبية، عيادات التوليد وقاعات العلاج، تتعامل إدارة الضرائب بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي التي تقدم لها سنويا كشوفات فردية تبين فيها عدد الفحوص المجرات من طرف كل طبيب مع توضيح المبالغ الإجمالية للأتعاب كما هي واردة في أوراق العلاج.
- أما بالنسبة للمحامين، وذلك مع كتابة الضبط للمحكمة التي تقوم بتقديم كشوفات القضايا التي يترافع عنها كل محامي.

فالرقابة على الوثائق إذن هي عكس الرقابة الشككية، حيث تتطلب إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية فمراقبة الوثائق تكون شاملة، فلا تقتصر فقط على محتوى التصريحات الجبائية، حيث تتعدها بتوفير معلومات أخرى تمكن الإدارة الجبائية من التشخيص الحقيقي والفعلي للمعلومات التي تعتبر عن الوضع الحقيقي للمكلف.

بالإضافة إلى ذلك ومن أجل معلومات إضافية، فإنه بإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف عند الضرورة.

ب. دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها:

نلخص هذا الدور في النقاط التالية:

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف.
- إجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي هي بحوزة مفتشية الضرائب.
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى، وهذا ما يسمح باكتشاف الثغرات في حالة وجودها.
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساساً بالرسم على القيمة المضافة.
- التأكد من صحة العمليات والمعدلات الضريبية المطبقة عليها.

المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب

تختلف صور الرقابة الجبائية باختلاف الطريقة المطبقة في التحقيق والغرض المراد بلوغه، حيث تمارس ثلاث أنواع من الرقابة الجبائية وهي : التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

أولاً: التحقيق في المحاسبة :

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية من طرف المكلفين بالضريبة.

ويعني التحقيق في المحاسبة كذلك أنه "مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مصداقيتها .¹

أ- الإجراءات الأولية لعملية التحقيق المحاسبي :

تعد المرحلة التحضيرية للتحقيق خطوة هامة ورئيسية للقيام بالرقابة المحاسبية حيث يتم من خلالها اختيار الملفات المراد البحث والتحقيق فيها استناداً إلى بعض الأسس والمقاييس، من بينها²:

- أهمية رقم الأعمال المصرح به خلال السنتين الأخيرتين.

¹ سليمان عتير، مرجع سابق، ص 125-125.

² مصطفى عثمانى، مرجع سابق، ص 175-176.

- تكرار الخسارة في النتائج والريح الضعيف مقارنة مع رقم الأعمال المصرح به وطبيعة النشاط المزاول، وضعف القيمة المضافة مقارنة بأهمية النشاط المزاول.

- استعمال الطرق التدليسية وملاحظة المخالفات ذات الطابع الإقتصادي.

- الزيادة السريعة والمذهلة في المستوى المعيشي لمسير المؤسسة أو أصحاب المهن الحرة، دون تطابق ذلك مع تصريحاته.

وبانتقاء مجموعة من الملفات المراد مراقبتها، تسند مهمة التحقيق فيها إلى الأجهزة المخول لها قانونا بذلك تسلم للأعوان المحققين الإشعار بالتحقيق من طرف رئيس المكتب بعد إمضائه، ثم يقومون ببعض الإجراءات الأولية، وهذا حتى يتسنى لهم ممارسة مهامهم على أحسن وجه، إذ تتيح لهم أخذ صورة مستوفية عن المكلف المعني بعملية الرقابة، وتتجسد هذه الإجراءات فيما يلي: ¹

- سحب الملف الجبائي للمكلف من مفتشية الضرائب المسيرة لهذا الملف

- إبلاغ المكلف بالضريبة، حيث يقوم العون المحقق بإرسال إشعار بالتحقيق للمكلف، يعلمه فيه بعملية خضوعه للرقابة، ويجب أن يرفق هذا الإشعار بالتحقيق بميثاق المكلفين

1_ الرقابة المفاجئة: إذ يمنح القانون في إطار التحقيقات المحاسبية حق ممارسة التدخلات المفاجئة في المؤسسة من أجل ممارسة معاينات مادية قبل الرقابة المعمقة للوثائق المحاسبية للسماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية التي تفقد قيمتها إن أجلت

وفي الأخير يقوم المكلف بتحرير محضر المعاينة، ويسجل فيه المعلومات التي أسفرت عنها عملية الجرد المادي، ويطلب من المكلف التوقيع عليه وإن رفض هذا الأخير التوقيع، يتم تبيان ذلك في محضر المعاينة.

2_ استمارات التحقيق: فاستنادا إلى المعلومات الموجودة ضمن الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية يقوم العون المحقق بملأ جدولان هامان في تحديد ومعرفة الشكل الخارجي للمحاسبة قبل استلامها وأهمية رأس مال الشركة، وتطوراتها، وجميع الإمكانات التي تمتلكها المؤسسة

3_ التحقيقات الخارجية المساعدة: من أجل الإطاحة والإلزام أكثر وبصورة جيدة بكل الجوانب المحيطة بالوضعية الحقيقية للمكلف أو المؤسسة المراقبة يعمل المحقق إلى إجراء بعض البحوث الخارجية على مستوى : الممولين والزبائن والبنوك والإدارات العمومية، ومنه فالعون المحقق من خلال هذه المرحلة التحضيرية يحاول جمع أكبر قدر من المعلومات التي بوسعها تسهيل عملية التحقيق، وذلك باستغلال حق الإطلاع على مستوى المؤسسات العامة منها والخاصة.

¹ العمري عادل، وهابي فراس، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص62-63.

ب. مباشرة عملية التحقيق المحاسبي

تتمثل عمليات التحقيق في المحاسبة، فحص محاسبة المكلف من حيث الشكل والمضمون.

1_فحص المحاسبة من حيث الشكل: يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود واحتا رم التقيد بالعناصر التالية¹:

مسك السجلات التجارية: يقصد بها دفتر اليومية ودفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة ومصادق عليها، من قبل الهيئات المختصة، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم، ودون شطب ولا حشو أو كتابات على الهامش.

دقة ووفرة الوثائق المحاسبية: يجب على المكلف توفير الوثائق والمستندات التي تثبت قيامه بمختلف العمليات، خاصة فواتير الشراء، والمصاريف التي قام بها حيث يسعى المحققون للتأكد من صحة البيانات المحاسبية من ناحية الدقة وصحة المجاميع.

2_فحص المحاسبة من حيث المضمون : المحقق الجبائي، وفي إطار سعيه للتأكد من مدى جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين، يركز على المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة، وهي تتمثل في الغالب في المشتريات، المخزونات والأشغال قيد التنفيذ والمبيعات، وفي ما يلي نستعرض بعض من العمليات التي يمكن أن تتضمن أخطاءا وثغرات المتعلقة بالعناصر السابقة وما تحتويه بعض الكشوف المالية²:

- التسجيل المزدوج لفاتورة مشتريات واحدة.
- تسجيل مشتريات وهمية (بوجود فاتورة أو عدم وجود فاتورة).
- نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء
- تقييم المخزونات بأقل من سعرها الحقيقي رغم أن الكميات حقيقية
- إخفاء جزء من المبيعات بعدم تحرير فواتير البيع لبعض المبيعات
- البيع بتحرير الفواتير مع التخفيض في قيمتها
- عدم تسجيل مقتنيات المكلف من المؤسسة لحاجته الخاصة
- التأكد من الوجود المادي للتثبيات (الاستثمارات)، وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية أم لا.
- الحركة التي تعرضت لها التثبيات من شراء وتنازل وإعادة تقييم، والتأكد من وجود الوثائق الثبوتية
- فحص إهلاكات التثبيات، والتأكد من مدى مطابقتها للنسب والقوانين المحاسبية والجبائية
- التأكد من موضوعية مختلف المؤونات التي تم تكوينها
- الزبائن والموردين (عددهم، توزيعهم الجغرافي، طرق التسديد المتبعة معهم).

¹ بن معنوق خالد، ميلي محمد أمين، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،

تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 27

² سليمان عتير، مرجع سابق، ص 131-132.

- طرق تحديد أسعار التكلفة وأسعار البيع.
- الموظفين والعمال (عددهم، رتبهم).
- فحص جميع التكاليف والمصاريف المحتسبة، والتأكد من موضوعيتها بمقارنتها مع الواقع
- فحص جميع الإيرادات، والتأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية، والبحث عن الإيرادات التي لم تسجل نسياناً أو عمداً

ت- نتائج التحقيق في المحاسبة وإفقال إجراءات التحقيق :

يؤدي التدخل في عين المكان والتحقيق في وضعية المكلف وكل ما يتعلق بنشاطه، ومراجعة دفاتره شكلاً ومضموناً إلى الحالات التالية¹:

قبول المحاسبة : حيث يجب على فرقة التدقيق إبلاغ الممول بنتائج التحقيق وتنقسم إلى شطرين:
قبول صريح للمحاسبة : أي أن التصريح مقنع بدرجة كبيرة وأن المحاسبة منظمة وصادقة، وبالتالي فالإدارة ملزمة بإشعار المكلف بنتائج التحقيق، وهذا دون أية تقويمات عن طريق إشعار بغياب التقويم، وهذا حسب المادة 42 من قانون الإجراءات الجبائية؛

قبول نسبي للمحاسبة: أي أن هناك غموض وارتباب وهذا من خلال تسجيل بعض التجاوزات والانحرافات من قبل المكلف، وفي هذه الحالة يقوم المحقق باللجوء إلى إجراءات التقويم الثنائي، أي أن يكون هناك اتصال بين الممول والمحقق للنقاش وإبداء ملاحظات المكلف حول هذه الانحرافات، ثم يقوم المحقق بإعادة تأسيس رقم الأعمال وأساس فرض الضريبة، ويجب عليه إبلاغ المكلف بهذا التقسيم وذلك عن طريق الإشعار بالتقويم الأولي، مع منح مدة 40 يوم للرد على هذا التقويم.

رفض المحاسبة : لا يمكن لفرقة التحقيق أن ترفض محاسبة المكلف إلا في حالات قد نص عليها المشرع الجبائي، وذلك لحماية المكلف من تعسف الإدارة الجبائية، هي موضحة في المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية، لا يمكن رفض المحاسبة نتيجة تحقيق في التصريح الجبائي أو في المحاسبة إلا في الحالات التالية :

- عندما يكون مسك الدفاتر المحاسبية غير مطابقة لأحكام المواد 09 إلى 11 من القانون التجاري وشروط وكيفيات تطبيق "النظام المالي والمحاسبي" وغيرها من التشريعات والتنظيمات المعمول بها
- عندما لا تحتوي المحاسبة على أي قيمة مقنعة، بسبب انعدام الوثائق الثبوتية
- تتضمن المحاسبة أخطاء أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة ومتكررة في عمليات مرتبطة بالعمليات المحاسبية
- تبلغ الإدارة الجبائية أسس فرض الضريبة المحددة تلقائياً، على إثر رفض المحاسبة، وهي ملزمة بالرد على ملاحظات المكلف بالضريبة

¹ غزة مبروك، مرجع سابق، ص 61-62.

نهاية التحقيق: تعتبر هذه المرحلة خلاصة عمل المحقق حيث يرى ضرورة إجراء بعض التعديلات على أسس الضريبة بإتباعه الإجراءات العادية للتقويم وهي كالتالي:

إجراء التقويم الثنائي: يطبق هذا الإجراء على المكلف بالضريبة الذي تقبل محاسبته نسبيا أي المكلف الذي يلتزم بمحاسبته ويقدم تصريحاته في الآجال القانونية، وبعد عملية التوضيح والتبرير يكون هذا التقويم نهائي ولا يحق للمكلف بعد ذلك مناقشة المحقق

إجراء التقويم الأحادي: هو إجراء تقوم به الإدارة الجبائية دون أي نقاش أو اتصال مع المعني بالضريبة، وهذا لأن هذا الأخير لم يوفي بواجبه المحاسبي والجبائي أي عندما ترفض محاسبته، ويطبق هذا الإجراء إذا لم يجيب هذا المكلف على الإشعار الموجه له قبل الفترة المحددة وهي 40 يوم.

ث. دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعل ومات المحاسبية¹:

إن عملية الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين، إضافة إلى التنقل إلى عين المكان (أماكن تواجد ونشاط المكلف)، ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية، من شأنه أن يساهم وإلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال:

- التأكد من أن المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي الجاري العمل به (أي وفق الكشف المالية الواجب عرض المعلومات المحاسبية من خلالها)، وذا ما يساهم في التحسين من ملائمة هذه المعلومات

اكتشاف أهم الأخطاء والثغرات، والمطالبة بتصحيحها، وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات بعد التصحيح من حيث:

- صدق التعبير
 - الموضوعية
 - الحيادية
 - الكمال (غير منتقصة)
 - توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة (عبر الزمن) أو مع مؤسسات أخرى
 - الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية، وهذا ما يعزز خاصية الثبات
- ثانيا : التحقيق المصوب في المحاسبة :**

تم مؤخرا استحداث آلية جديدة في الرقابة الجبائية وذلك بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 والمسمى بالتحقيق المصوب في المحاسبة

¹ سليمان عتير، مرجع سابق، ص133.

أ. مفهوم التحقق المصوب في المحاسبة¹:

يعد التحقق تحقيقاً محاسبياً مصوباً إذا اقتصر التحقق المحاسبي على نوع أو عدة أنواع من الضرائب أو شمل كل الفترة الغير المتقادمة أو جزء منها، أو مجموعة من العمليات أو المعطيات المحاسبية المتعلقة بفترة تقل عن سنة جبائية.

ب. شروط التحقق المصوب في المحاسبة:

لكي يتم التحقق المصوب في المحاسبة يتطلب كغيره من الطرق جملة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

- يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق.

- لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.
- لا يطلب من المكلفين بالضريبة، أثناء هذا التحقق، سوى تقديم وثائق توضيحية عادية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم.

- يخضع التحقق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقق العام المذكور سابقاً.
- لا يمكن الشروع في إجراء التحقق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضر، مدته عشرة أيام، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

- يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق، بالإضافة إلى العناصر المشترطة أثناء التحقق في المحاسبة المذكورة سابقاً، توضيح طابع التصويب في التحقق كما يجب إعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيها.
- لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين.

- يتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين يوماً، لإرسال ملاحظاته أو قبوله، ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بإعادة التقويم.

- إن ممارسة التحقق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتم عند التحقق المصوب

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة، مرجع سابق، ص 08

ت- إيجابيات وسلبيات التحقيق المصوب في المحاسبة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية¹

التحقيق المصوب في المحاسبة لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادية (الذي سبق ذكره)، إلا من حيث نطاق وشمول التحقيق، فالتحقيق المصوب في المحاسبة يقتصر على فحص عينة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، تخص فترة معينة أو مجموعة من المعلومات المحاسبية، وهذا من شأنه أن يضيف بعض الإيجابيات وبعض السلبيات على عملية التحقيق بالنسبة للإدارة الجبائية و المكلف على حد سواء. ومن هذه الايجابيات نذكر:

- تقليص فترة التحقيق، وهذا لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوفر فيها خاصية التوقيت المناسب.

- اقتصار التحقيق على عينة، يزيد في دقته و اكتشافه لأغلب الأخطاء و الثغرات، و هذا ما يجعل عينة المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.

أما السلبيات، فنذكر منها:

- من الصعوبة بمكان اختيار العينة الممثلة لكم الهائل من المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يجعل عملية التحقيق عشوائية وتفتقد الأهداف.

- الاقتصار على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على جودة هذه المعلومات، لأن المعلومات المحاسبية التي تقع خارج العينة قد تحتوي أخطاء وتجاوزات تفقد المعلومات المحاسبية ككل الجودة اللازمة.

ثالثا : التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية²:

يختص التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعية دون سواها، و في كثير من الأحيان يكون تحقيقا مكملا لأحد التحقيقين السابقين الذكر (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة)، حيث يحقق في أنواع و مصادر مداخل الأشخاص الطبيعية و ما يرتبط بها من معلومات قد تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين.

أ- مفهوم التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

ب- الهدف من إجراء التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

في هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة المالية والحالة المالية والعناصر المكونة لمنط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى، كما

¹ سليمان عتير، مرجع سابق، ص 135-136.

² سليمان عتير، مرجع سابق، ص 136-138.

يمكن القيام بهذا التحقيق عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبايا وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

ج. إجراءات التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة :

هذا النوع من التحقيقات كغيره من التحقيقات الجبائية، له مجموعة من الإجراءات التي يتبعها المحقق تحقيقا للأهداف المتوخاة من هذا التحقيق، وأهم هذه الإجراءات:

- الاطلاع على الملف الجبائي للمكلف المعني بهذا التحقيق
- الاطلاع على كل الملفات التي بحوزة الإدارة الجبائية، والتي تخص أفراد عائلة المكلف المعني والمؤسسات التي لها علاقة به
- البحث عن المعلومات تخص المكلف المعني لدى أطراف أخرى وفقا لحق الاطلاع، باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات
- إرسال إشعار بالمراقبة مع وصل استلام إلى المكلف المعني، ويمنح أجلا للتحضير بخمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ استلام الإشعار
- الطلب من المكلف المعني التصريح بكافة ممتلكاته في استمارة خاصة (بطاقة وضعية الممتلكات)
- إذا استدعى الأمر، يجوز للمكلف التنقل إلى عين المكان لجمع كل المعلومات الضرورية للتحقيق
- يجوز للمحقق الجبائي أن يطلب من المكلف المعني إفادته بكل التبريرات والتوضيحات اللازمة لاستكمال التحقيق.

د- دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يعتمد هذا النوع من التحقيقات على البحث عن كل المعلومات التي تتعلق بالمكلف المعني، ومن أطراف عدة، باستعمال كشوف الربط و بطاقات المعلومات، وهذا من شأنه أن يفيد و بشكل في اكتشاف الأخطاء والثغرات المعتمدة وغير المعتمدة بشكل قاطع، لا يدع للمكلف المعني مجالا للنفي وعدم الاعتراف، وبهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة، قدر كاف من الثقة فيها، ما يعزز من جودتها.

وفي المقابل يمكن توجيه بعض الانتقادات لهذا النوع من التحقيقات في ما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية، ومنها:

- التركيز على نوع واحد من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي)، يعني إهمال كل المعلومات المحاسبية التي تتعلق بهذا النوع من الضرائب، مما يحد من إمكانية الاعتماد عليها، لعدم توفر الثقة فيها
- يعتمد هذا النوع من التحقيقات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج الإدارة الجبائية، وهذه المعلومات قد لا تكون بالدقة اللازمة، كما أنه ليس من السهل دائما الحصول عليها، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتبعون أساليب الإيهام والاحتيال

المطلب الثالث : علاقة الرقابة الجبائية بجودة المعلومات المحاسبية :

تتقسم طرق الرقابة الجبائية إلى نوعين، طرق جبائية مطبقة على مستوى مفتشية الضرائب وطرق جبائية مطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب، كما ذكرناهم في المبحثين السابقين ويمكن توضيح دور الطريقتين كالتالي :

أولا : دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

تمارس مفتشية الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائية وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، ويتم القيام بهما دون التنقل إلى مقر نشاط المكلف، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضريبة.

1_ دور الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها :

تتم الرقابة الشكلية عموما على مستوى مفتشية الضرائب، وتتجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى، حيث تفحص المعلومات التي تتضمنها التصريحات المقدمة من قبل المكلف سواء تلك المتعلقة بالمكلف أو المتعلقة بنشاطه، ويتم كل ذلك من حيث الشكل فقط.

وتسهم هذه العملية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية من خلال ¹:

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات، كأخطاء الجمع والتحليل
- البحث والكشف عن المعلومات المغفول عنها والخطأ فيها بدون قصد، وطلب من المكلف المعني بها بتصحيحها

- لتأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه

2_ دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب وهي أكثر عمقا من الرقابة الشكلية، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة من الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.

ويمكن أن تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال القيام ببعض الإجراءات تتمثل في ²:

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يدارسها المكلف

¹ مجري سعاد، مولى سيليا، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اقلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2019، ص54

² مجري سعاد، مولى سيليا، مرجع نفسه، ص55.

- قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي بحوزة مفتشية الضرائب
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة
- التأكد من المعدلات الضريبية على كل عملية، زيادة إلى النظر في طبيعتها إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات المحققة أو كانت من بين العمليات المخفية.

ثانيا: دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

على مستوى المديرية الولائية للضرائب، وبالتحديد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وفي إطار دورها الجبائي والرقابي، تمارس ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية هي: التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، والتي سبق شرحها في الفصل السابق، وسنحاول توضيح دور كل منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

1_ دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

- يعتبر التحقيق في المحاسبة تحقيقا معمقا بالنظر إلى حجم المعلومات المحاسبية التي تدقق فيها، كما أن يحقق في مبالغ كل الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف
- يقوم التحقيق في المحاسبة وذلك بالتنقل إلى عين المكان أي مكان تواجد نشاط المكلف للتأكد من طبيعة نشاطه والتأكد من صحة كل فاتورة والدخول إلى المخازن، ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية، من شأنه أن يساهم وإلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ¹:

- التأكد من أن المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاس، الجاري العمل به، وهذا ما يساهم في تحسين ملاءمة المعلومات
- اكتشاف أهم الأخطاء والثغرات والمطالبات بتصحيحها من حيث (صدق التعبير، الموضوعية، الحيادية، الكمال) وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات
- توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة (عبر الزمن) أو مع مؤسسات أخرى الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

¹ مجري سعاد، مولى سيليا، مرجع سبق ذكره، ص 56

2_ دور التحقيق المصوب في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

التحقيق المصوب في المحاسبة لا يختلف عن التحقيق العادي في المحاسبة، إلا من حيث نطاق وشمول التحقيق، فالتحقيق المصوب في المحاسبة يقتصر على نوع أو عدة أنواع من الضرائب ويمكن أن يكون لهذه الطريقة دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:

- تقليص فترة التحقيق، وهذا لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوفر فيها خاصية التوقيت المناسب
- اقتصار التحقيق على عينة، يزيد في دقة واكتشافه لأغلب الأخطاء والثغرات، وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.
- وعلى الرغم من الدور الايجابي إلا أن هذه الطريقة قد يكون لها دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من النواحي التالية:¹

- من الصعوبة اختيار العينة الممثلة للكم الهائل من المعلومات المحاسبية المتوفرة، لذا يجعل عملية التحقيق عشوائية وتفتقد إلى الأهداف
- الاقتصار على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على جودة هذه المعلومات، لأن المعلومات المحاسبية التي تقع خارج العينة قد تحتوي أخطاء وتجاوزات تفقد المعلومات المحاسبية ككل الجودة اللازمة

3_ دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

يختص التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعيين دون سواهم، وفي كثير من الأحيان يكون تحقيقا مكملًا لأحد التحقيقين سابق الذكر، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخل الأشخاص الطبيعيين وما يرتبط بها من معلومات تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين أما بالنسبة إلى مساهمة هذه الطريقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن نوضحه من خلال اكتشاف الأخطاء وعدم مصداقية التصريحات المكتتبه، والثغرات المعتمدة وغير المعتمدة بشكل قاطع مع وجود دلائل على ذلك، وبالتالي نجد أن ذلك لا يدع للمكلف المعني مجالا للنفي وعدم الاعتراف، وبهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة على قدر كاف من الثقة فيها مما يعزز من جودتها.

خاصة وأن التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يطبق على أي شخص من الأشخاص الذين لاحظت عليهم مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد أسرة المكلف أي ننطلق من المصاريف لنصل إلى المداخل، ويعتمد هذا النوع من

¹ مجري سعاد، مولى سيليا، مرجع سبق ذكره، ص 57.

التحقيقات على البحث عن كل المعلومات التي تتعلق بالمكلف المعني ومن أطراف عدة باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة هذا النوع من التحقيقات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية قد لا يكون بشكل كلي وشامل فقد يكون جزئيا حيث نبرر ذلك من خلال ¹:

- إن هذا النوع من التحقيق يركز على نوع واحد من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي)، يعني إهمال كل المعلومات المحاسبية التي لا تتعلق بهذا النوع من الضرائب، مما يحد من إمكانية الاعتماد عليها، لعدم توفر الثقة فيها

- يعتمد هذا النوع من التحقيقات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج الإدارة الجبائية، وهذه المعلومات قد لا تكون بالدقة اللازمة، كما أنه ليس من السهل دائما الحصول عليها، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتبعون أساليب الاحتيال.

¹ مجري سعاد، مولى سيليا، مرجع نفسه، ص 58

خلاصة الفصل :

يعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات عاملا أساسيا لتحديد نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، حيث يمكننا ان نستنتج من خلال هذا الفصل ما يلي:

- لا بد أن تتوفر في هذه المعلومات خصائص أساسية وخصائص ثانوية تزيد في جودة وكمال المعلومات المحاسبية، ومع هذا فتوفر كل هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية لا يكفي لتحقيق الغرض من إنتاجها، ولا معنى لجودتها إذا لم تتوفر في مستخدميها قدرة على فهمها، وهي خاصية مرتبطة بمستخدمي هذا النوع من المعلومات لا بالمعلومات ذاتها
- جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية الاقتصادية، السياسية، القانونية، الثقافية، الاجتماعية التي تعكس طبيعة الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تعمل في ظل ظروفها البيئية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية نفسها
- جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية هدفهم تحقيق جودتها، لأن اتخاذ القرار يتوقف عليها، لذلك فإن المسعى هو التحسين المستمر لجودة المعلومات المحاسبية والتي كما ذكرنا تتأثر بمجموعة من العوامل هذه العوامل متغيرة من فترة إلى أخرى وليست ثابتة، لذلك فقد حاولنا تبين دور طرق الرقابة الجبائية المعمول بها من طرف المصالح الضريبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الفصل الثالث

دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد :

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب لموضوعنا في الجانب النظري وذلك من خلال الفصلين السابقين توجهنا إلى المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، لإعطاء واقعية حول مجال الرقابة الجبائية. وهذا ما جسدهناه في الجانب التطبيقي الذي من خلاله سوف نتطرق الى عرض ما تناولناه في التبرص الذي أجريناه حيث قمنا بمقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة وعرض اجوبتها وتحليلها ولتوضيح ذلك أكثر سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة المستقبلية

المبحث الثاني : دراسة حالة بالمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية المسيلة :

تعتبر المديرية الولائية للضرائب السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، كما تقوم المديرية بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين المشكوك فيهم.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب ومهامها:

أولا : نشأة المديرية الولائية للضرائب :

تتواجد المديرية العامة للضرائب في عشرة نواحي (تسمى بالمديريات الجهوية) وفي شرق الجزائر، غرب الجزائر وهران، قسنطينة، عنابة، الشلف، ورقلة، بشار. كما توجد أربعة وخمسون مديرية ولائية باستثناء الجزائر العاصمة والتي توجد بها ست مديريات ولائية وكذلك وهران بها مديريتان وهذا راجع إلى حجم نشاط الولايتين

كل مديرية ولائية تنبثق منها خمس مديريات فرعية بالنسبة للولايات الكبيرة ويوجد هناك ولايات تتكون من ثلاث مديريات فرعية وهذا نظرا لصغر حجم نشاطها

أما بالنسبة لمديرية الضرائب لولاية المسيلة قبل سنة 1991 كانت تعرف باسم مديرية التنسيق المالي وتندرج منها ثلاث مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للوسائل

- المديرية الفرعية للعمليات الضريبية والتحصيل

- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية

وفي تاريخ 1991/02/27 صدر المرسوم التنفيذي 91/60 حيث نص على تنظيم مهام المصالح الخارجية لإدارة الضرائب وبذلك أصبحت من مديرية فرعية للضرائب إلى مديرية ولائية علما أنها تابعة للمديرية الجهوية بسطيف كما أنها تتكون من خمس مديريات فرعية.

ثانيا: مهام المديرية الولائية للضرائب : هي مكلفة ب :

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب

- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها

- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية

- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها
 - مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك
 - متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل
 - ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين
 - إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها
 - وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك
 - دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة
 - متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة
 - تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة
 - ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح
 - توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم
 - تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب
 - تكوين رصيда وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه
 - السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها
 - نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة
- المطلب الثاني: تقسيمات المديرية الولائية للضرائب :**
- تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية :
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : وتكلف ب :**
- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار
 - التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها
 - متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة
- * تعمل على تسيير :**
- أ) مكتب الجداول، ويكلف ب :**
- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليه
 - التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

ب) مكتب الإحصائيات، ويكلف ب :

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب

ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف ب:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع سليم هذه الاعتمادات
- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه

د) مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف لا سيما، بضمان ما يأتي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها
- المديرية الفرعية للتحصيل، وتكلف ب :
- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم كل ناتج آخر أو أتاوى
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها

* تعمل على تسيير:

أ) مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف ب:

- دفع نشاطات التحصيل
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
- ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان :

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة تنفيذها
- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

(ج) مكتب التصفية، ويكلف بضمان :

- مراقبة التكفل بالجداول العامة ويسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

المديرية الفرعية للمنازعات : وتكلف بضمان :

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة
 - معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة
 - تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية
- * تعمل على تسيير :**

(أ) مكتب الاحتجاجات، ويكلف بـ :

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة

(ب) مكتب لجان الطعن ، ويكلف بـ :

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقدّمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجان الطعن الإعفائي المختصة

(ج) مكتب المنازعات القضائية، ويكلف بـ :

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة

(د) مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف بـ :

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك
المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، وتكلف بـ :

- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

*** تعمل على تسيير :**

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية ، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ :

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة و مراقبتها و كذا تحصيلها
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح
والمؤسسات المعنية

(ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف بـ :

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية
لتقييم نشاطات المكتب

(ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان :

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية

(د) مكتب مراقبة التقييمات ، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ :

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا

- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق)

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية

المديرية الفرعية للوسائل، وتكلف بـ :

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب

- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات
المعلوماتية في حالة تشغيل

* تعمل على تسيير :

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين ، ويكلف ب :

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية

(ب) مكتب عمليات الميزانية ، ويكلف ب :

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة وذلك في حدود الاختصاص المخول له
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية

(ج) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ويكلف ب :

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة المديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

(د) مكتب الإعلام الآلي، ويكلف ب :

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.
- باستثناء مديريتي الضرائب لولايتي إيليزي وتيندوف فهما مكونتان من ثلاث مديريات فرعية :

1_المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، تضم :

- مكتب الجداول والإحصائيات
 - مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية
 - مكتب مراقبة التحصيل
 - مكتب متابعة العمليات وأشغال القيد والتصفية
- 2_المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية، تضم :

- مكتب الاحتجاجات
- مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن
- مكتب التبليغات والأمر بالصرف
- مكتب لبحث عن المعلومة الجبائية والمراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات

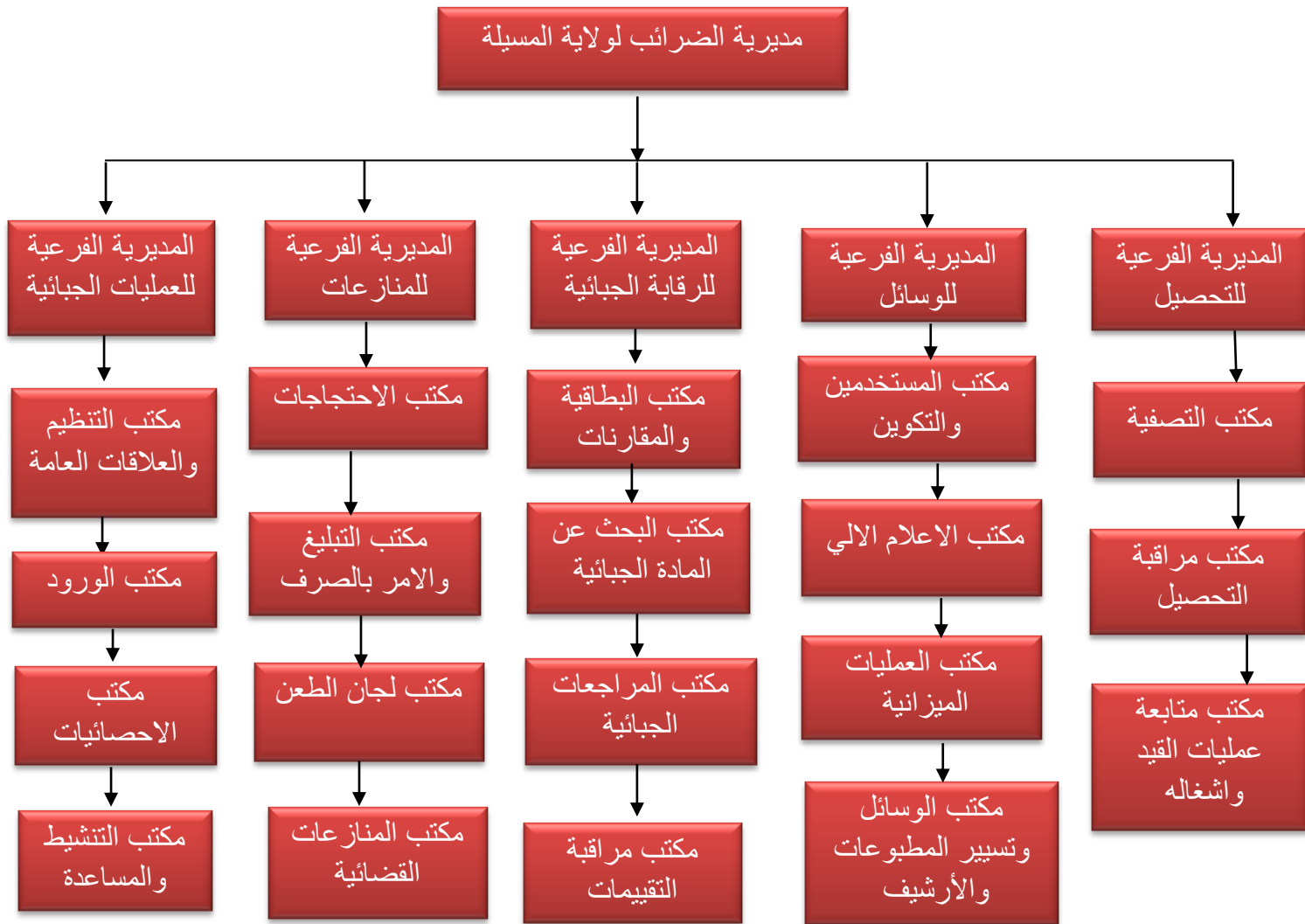
3_المديرية الفرعية للوسائل ، تضم:

- مكتب المستخدمين والتكوين
- مكتب العمليات الميزانية
- مكتب الوسائل والإعلام الآلي

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب :

تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 2006/09/18، والقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، مهيكلة كالتالي:

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

المبحث الثاني: دراسة حالة بمديرية الضرائب بالمسيلة :

لدراسة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية استعملنا أسلوب المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية رأيناه هو الأنسب، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى مطلبين

المطلب الأول: منهجية الدراسة :

حتى يتم إعطاء الدراسة النظرية بعدا تطبيقيا ينسجم مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، درسنا عدة طرق وأدوات للبحث العلمي وقمنا بالتعرف على سلبياتهم وإيجابياتهم وجدنا ان المقابلة هي الأنسب وأكثر ملاءمة لهذه الدراسة، لما يوفره من معطيات ومعلومات تخدم الدراسة واعتمدنا أيضا الملاحظة كأداة مساعدة.

كما تكمن أهمية المقابلة على انها لقاء مباشر، الذي يجري بين الباحث والمبحوث في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة.

تم استخدام المقابلة الموجهة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية حيث انها تتميز بالتخطيط الدقيق والعناية في اختيار الأفراد ويحدد مسبقا الهدف المطلوب من المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتترك المقابلة حرية توجيه الأسئلة للحصول على المعلومات المطلوبة، تم التطرق في هذا النوع من المقابلة للمحاور الرئيسية للدراسة والى ما جاء في الجانب النظري من اجل اسقاطه على الواقع، مع مراعاة النقاط التالية:

- الاطلاع المسبق للمبحوث على الأسئلة
- المقابلات أجريت بمرونة حيث لم يتم التقيد بالأسئلة المحددة أحيانا، حيث كان النقاش بصورة عامة وهذا ما شجع المبحوث على طرح أفكاره بحرية
- الأسئلة كانت عشوائية غير مرتبة حيث كلها تتناول موضوع الدراسة

المطلب الثاني: أداة الدراسة المقابلة :

يتم في هذا المطلب عرض سير المقابلة مع الأسئلة المطروحة على المدير الفرعي للعمليات الجبائية

أولا: عرض سير المقابلة :

يتم توضيح الظروف التي رافقت سير العملية من خلال الجدول الزمني والمكاني، بالإضافة للتعريف بالمدير الفرعي للعمليات الجبائية محل المقابلة

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

الجدول (1-1): عرض سير المقابلة

المبحوث	نوع المقابلة	طبيعة المقابلة	هدف المقابلة
المنصب : - المدير الفرعي للعمليات الجبائية مكان العمل: - دار المالية	مقابلة موجهة	تاريخ المقابلة : 2021/05/24 ---- 2021/05/30 2021/06/06 ---- 2021/06/10 مدة المقابلة : ثماني ساعات الاستقبال : في وقت العمل على انفراد (المكتب) الباحث اعلم المبحوث بطبيعة مشروع الدراسة الأجوبة كانت مباشرة وأخرى مكتوبة عدم وجود تناقضات في الإجابة	مدى مساهمة واثر الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على المقابلة

ثانيا: أداة الدراسة :

للوصول الى الأهداف المرجوة تم تصميم أسئلة تتلاءم مع فرضيات الدراسة، حيث راعت الأسئلة عدة جوانب تخدم موضوع الدراسة بالاعتماد على الدراسة النظرية. تكونت الأسئلة من عبارات تبحث عن العلاقة بين الرقابة الجبائية ومدى اثرها ومساهمتها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول (2-1) : الأسئلة المطروحة في المقابلة

الرقم	السؤال
01	ماهي الرقابة الجبائية؟
02	هل يتم ملء التصريحات الجبائية من طرف أعوان مؤهلين و اكفاء في الميدان الجبائي فقط؟
03	الاخلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة هل يعرضها الى عقوبات و غرامات جبائية ام لا ؟
04	فيما تتمثل هذه العقوبات و الغرامات الجبائية ؟
05	هل يعتبر التصريح الجبائي مقياس يعبر عن الوضع المالي للمؤسسة (رقم أعمال ، أرباح....) ؟
06	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية لتقادي مخاطر الرقابة الجبائية ؟
07	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية من أجل تخفيض اعبائها الضريبية ؟

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

08	هل خوف المؤسسة لتعرضها للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة التزامها الضريبي ؟
09	عدم تصريح المؤسسة بالتزاماتها التصريحية في الوقت المحدد، هل يؤدي إلى فقدانها الامتيازات الجبائية الممنوحة لها ؟
10	الكفاءة و المهارة المهنية في تنفيذ العمليات الجبائية و الالمام بنصوص التشريعات الجبائية هل تساهم في تحسين جودة التصريح الجبائي ؟
11	ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة في المديرية ؟
12	ماهي الهيئات المختصة في الرقابة الجبائية ؟
13	ماهي المعايير التي تقتس عليها جودة المعلومة المحاسبية ؟
14	ماهي الواجبات و الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة ؟
15	كيف يمكن ان تساهم طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟
16	هل تعتبر التصريحات الجبائية وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل عمليات المكلفين ؟
17	ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟
18	ماهي شروط إعداد التصريح الجبائي ؟
19	هل يوجد علاقة بين جودة التصريحات الجبائية و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟
20	في حالة غياب المكلف في الوقت المحدد او وفاته ماهي الإجراءات المستعملة؟

المطلب الثالث: تحليل الدراسة :

يتم في هذا المطلب عرض إجابات ونتائج المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية والقيام بتحليلها.

أولاً: عرض إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية :

يتم عرض اجابات المدير على الأسئلة المطروحة سابقا وسنوضحها في الجدول الاتي:

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

الجدول (1-3): عرض إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية

البيان	السؤال
01	ماهي الرقابة الجبائية؟
الجواب	تعتبر الرقابة الجبائية احدى الأدوات الفعالة والضرورية التي تمارسها الإدارة الجبائية قصد مراقبة التصريحات المودعة من طرف المكلفين بالضريبة ومعاقبة الإغفالات والنقائص والاططاء والاعفاءات ومدى احترام الإجراءات والقواعد القانونية المفروضة لاكتتاب التصريحات والاستفادة من المزايا الجبائية
02	هل يتم ملء التصريحات الجبائية من طرف أعوان مؤهلين و اكفاء في الميدان الجبائي فقط؟
الجواب	لا يمكن بأي حال من الأحوال لأعوان الإدارة الضريبية اكتتاب التصريحات. فاكنتاب التصريحات الجبائية تتم من طرف المكلفين بالضريبة وفقا للمطبوعات القانونية والتي يمكن تحميلها من الموقع الرسمي لإدارة الضرائب فالتصريحات الجبائية تتنوع، تتقدم وتنقسم حسب النظام الجبائي المتبع بالنسبة للأشخاص وفقا للرزنامة المعدة قانونيا
03	الاخلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة هل يعرضها الى عقوبات و غرامات جبائية ام لا ؟
الجواب	وضع المشرع الجبائي من اخلال بنصوص التشريعية والأنظمة عقوبات وغرامات جبائية كل حسب نوعها. طبعاً الاخلال المرتكب صنف غرامات تتسلط على المتأخرين في إيداع التصريحات الجبائية اللازمة كل حسب النشاط او نظام الاخضاع الضريبي بالإضافة الى عقوبات جبائية فيما يتعلق الاخلال بعدم إيداع التصريح او نقص في التصريحات المودعة (معلومات)
04	فيما تتمثل هذه العقوبات و الغرامات الجبائية ؟
الجواب	المشرع الجبائي فصل في مختلف مواد القانونية على اخضاع وتطبيق زيادات وعقوبات جبائية، تتعلق بالتأخر في إيداع واكتتاب التصريحات الجبائية المختلفة وبالتفصيل حسب نوعها ومبلغ الحقوق المراد تسديدها او النظام الاخضاع الضريبي المتبع. بالإضافة الى غرامات عدم الالتزام باكتتاب وغياب التصريح الجبائي المحدد بنص قانوني
05	هل يعتبر التصريح الجبائي مقياس يعبر عن الوضع المالي للمؤسسة (رقم أعمال ، أرباح....) ؟
الجواب	يعتبر التصريح الجبائي المقياس الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة بحيث نجد ان كل التنفيذات المحاسبية مضمون التصريح الجبائي يعبر عن الوضعية الجبائية والمالية للمؤسسة

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

	والتي تقيد فيها جميع الخصوم والأصول والتكاليف المدرجة والحسابات المرصدة في الصندوق او الحسابات البنكية ويعبر كذا التصريح الجبائي النشاط الحقيقي للمؤسسة من خلال الجبائية المحققة والمصرح بها في الميزانية الجبائية المودعة لدى مصالح الضرائب وان أي اغفال سواء مستندات ناقصة او غير حقيقية يجعل من المؤسسة عرضة لإعادة التنظيم ضمن مختلف ادوات التصنيف والتحقيق للرقابة الجبائية.
06	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية لتفادي مخاطر الرقابة الجبائية ؟
الجواب	من التدابير الضرورية التي تتخذها أي مؤسسة تسعى الى تقديم تصريحات صحيحة وحقيقية لتفادي الوقوع في أخطاء وإغفالات، فيما يتعلق بالجانب المحاسبي والجبائي باتخاذ تدابير بالاستشارات الجبائية والمحاسبية المفروضة قانونا، والتي تلزم المؤسسة عند اكتسابها بتعيين محافظ حسابات يشرف على كل التنفيذات المحاسبية، وتكون ضمن التصريح المقدم لدى إدارة الضرائب
07	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية من أجل تخفيض اعبائها الضريبية ؟
الجواب	تلجأ المؤسسة الى استغلال الامتيازات والتحفيزات القانونية والمثبتة ضمن التشريعات الجبائية للاستفادة منها سواء في مراحل الانشاء او اختبار النشاط الذي يتضمن امتيازات واعفاءات ضريبية للتعويض الضريبي وهو نوع من أنواع التهرب الضريبي المشروع القائم على استغلال ثغرات جبائية ضمن التشريع الجبائي المفعول لاستغلالها. اما فيما يخص اللجوء الى التشريعات الجبائية من اجل تخفيض العبء الضريبي فهذا غير وارد تماما. باعتبار ان التشريعات الجبائية تتضمن قواعد لا يمكن تجوزها من قبل المؤسسة.
08	هل خوف المؤسسة لتعرضها للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة التزامها الضريبي ؟
الجواب	للإجابة على السؤال يجب الرجوع الى التشريعات الخاصة بالرقابة الجبائية فالرقابة الجبائية جاءت لغرض تثبيت وتصحيح التصريحات المكتتبه من طرف الشركة بحيث تقوم في اطارها القانوني وضمن النصوص التنظيمية والتوجيه ومطابقة التصريحات المودعة من حيث انها حقيقية وتعكس الوضعية الجبائية للمؤسسة، إعادة النظر في الاغفالات وتصحيحها لتفادي العقوبات، تصويب المؤسسة فيما يتعلق بالالتزامات الجبائية.
09	عدم التزام المؤسسات باكتتاب التصريحات الجبائية في الآجال القانونية هل يؤدي إلى فقدانها الامتيازات الجبائية الممنوحة لها ؟
الجواب	ان كل الاغفالات او عدم الالتزام بإيداع واكتتاب التصريحات الجبائية يفقد المؤسسة الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة وهذا منصوص عليه ضمن التشريعات الجبائية سادية المفعول

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

10	الكفاءة و المهارة المهنية في تنفيذ العمليات الجبائية و الالمام بنصوص التشريعات الجبائية هل تساهم في تحسين جودة التصريح الجبائي ؟
الجواب	الكفاءة المهنية والمهارة مطلوبة بشكل ضروري لأعوان الإدارة الجبائية وهذا ضمن السياسة المنتهجة لإدارة الضرائب لتحسين جودة التصريحات الجبائية وكذلك لتحسين ودقة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المؤسسة. بحيث تسعى إدارة من خلال النظرة الاستشرافية بالهيكل الجديدة للإدارة الضريبية وكذا إعادة تكوين أعوان الإدارة والمأمهم بكل التشريعات لحسن الأداء
11	ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة في المديرية ؟
الجواب	التحقيق في المستندات التحقيق المصوب التحقيق المحاسبي
12	ماهي الهيئات المختصة في الرقابة الجبائية ؟
الجواب	مديرية الأبحاث والمراجعات والمديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية
13	ماهي المعايير التي تفتس عليها جودة المعلومة المحاسبية ؟
الجواب	توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية كالدقة والمنفعة، التنبؤ والكفاءة.
14	ماهي الواجبات والضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة ؟
الجواب	يخضع المكلفين بالضريبة إلى نوعين من الواجبات، واجبات محاسبية وأخرى جبائية، يحوز المكلف على ضمانات عديدة تحمي حقوقه خلال إجراءات المراقبة تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتحقيق وضمانات متعلقة بإعادة التقييم.
15	كيف يمكن ان تساهم طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟
الجواب	الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب لها أدوات وطرق كفيلة لمراقبة وفحص ومقارنة الدفاتر، الوثائق التجارية والمحاسبية للتأكد من مدى صحتها.
16	هل تعتبر التصريحات الجبائية وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل عمليات المكلفين ؟
الجواب	نعم
17	ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟
الجواب	تساهم من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها، كما تتبع المصالح الجبائية طرق

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

	وإجراءات أهمها الرقابة العامة والرقابة المعمقة المتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة .
18	ماهي شروط إعداد التصريح الجبائي ؟
	كل نظام اخضاع ضريبي يحدد طبيعة وشروط نموذج التصريحي الجبائي، حيث يوجد نظام جزافي واخر حقيقي.
19	هل يوجد علاقة بين جودة التصريحات الجبائية و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟
الجواب	نعم يوجد
20	في حالة غياب المكلف في الوقت المحدد او وفاته ما هي الإجراءات المستعملة؟
الجواب	في حالة غياب المكلف يكلف شخص ما ويكون التوكيل من عند الموثق، اما في حالة الوفاة تعطي الإدارة الضريبية لوارثيه مدة 6 اشهر لتسوية وضعية المكلف.

ثانيا: تحليل إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية :

يتم تحليل إجابات المدير على الأسئلة المطروحة سابقا وسنوضحها في الجدول الاتي :

الجدول (1-4): تحليل إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية

البيان	السؤال
01	ماهي الرقابة الجبائية؟
الجواب	تعتبر الرقابة الجبائية احدى الأدوات الفعالة والضرورية التي تمارسها الإدارة الجبائية قصد مراقبة التصريحات المودعة من طرف المكلفين بالضريبة ومعاقبة الإغفالات والنقائص والاطفاء والاعفاءات ومدى احترام الإجراءات والقواعد القانونية المفروضة لاكتتاب التصريحات والاستفادة من المزايا الجبائية.
التحليل	وعليه فالرقابة الجبائية جاءت لغرض تثبيت وتصحيح التصريحات المكتتبة، وإعادة النظر في الاغفالات وتصحيحها لتفادي العقوبات، تصويب المؤسسة فيما يتعلق بالالتزامات الجبائية.
02	هل يتم ملء التصريحات الجبائية من طرف أعوان مؤهلين و اكفاء في الميدان الجبائي فقط؟
الجواب	لا يمكن بأي حال من الأحوال لأعوان الإدارة الضريبية اكتتاب التصريحات. فاكنتاب التصريحات الجبائية تتم من طرف المكلفين بالضريبة و مختصين وفقا للمطبوعات القانونية والتي يمكن تحميلها من الموقع الرسمي لإدارة الضرائب.
التحليل	لان التصريحات الجبائية متنوعة، تتقدم وتتقسم حسب النظام الجبائي المتبع بالنسبة للأشخاص وفقا للبرنامج المعد قانونيا، والمكلف بالضريبة يكون منتبج للموقع الرسمي ويعلم بكل تغير

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

	يحدث	
03	الاخلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة هل يعرضها الى عقوبات وغرامات جبائية ام لا ؟	
الجواب	وضع المشرع الجبائي من اخلال بنصوص التشريعية والأنظمة عقوبات وغرامات جبائية كل حسب نوعها	
التحليل	ومنه نستنتج ان الاخلال المرتكب صنف غرامات تتسلط على المتأخرين في إيداع التصريحات الجبائية اللازمة كل حسب النشاط او نظام الاخضاع الضريبي حقيقي او جزافي، بالإضافة الى عقوبات جبائية فيما يتعلق بالاخلال بعدم إيداع التصريح او نقص في التصريحات المودعة (معلومات)	
04	فيما تتمثل هذه العقوبات و الغرامات الجبائية ؟	
الجواب	المشرع الجبائي فصل في مختلف مواد القانونية على اخضاع وتطبيق زيادات وعقوبات جبائية، تتعلق بالتأخر في إيداع واكتتاب التصريحات الجبائية المختلفة وبالتفصيل حسب نوعها ومبلغ الحقوق المراد تسديدها او النظام الاخضاع الضريبي المتبع بالإضافة الى غرامات عدم الالتزام باكتتاب وغياب التصريح الجبائي المحدد بنص قانوني	
التحليل	نستنتج انه يوجد عدة إجراءات عقابية لكل من يخالف قانون الأعمال الضريبي لضمان التحصيل الجيد للضريبة، وزيادة مردوديتها. حيث تتمثل الغرامات الجبائية في فرض زيادات مالية على المكلف المعني، وتختلف حجم هذه الزيادات على المكلف المعني بحسب طبيعة المخالفة اما العقوبات تكون على كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي الضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته، كلياً أو جزئياً.	
05	هل يعتبر التصريح الجبائي مقياس يعبر عن الوضع المالي للمؤسسة (رقم أعمال ، أرباح....) ؟	
الجواب	نعم، يعتبر التصريح الجبائي المقياس الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة بحيث نجد ان كل التنفيذات المحاسبية مضمون التصريح الجبائي يعبر عن الوضعية الجبائية والمالية للمؤسسة.	
التحليل	لان الوضعية تقيد فيها جميع الخصوم والأصول والتكاليف المدرجة والحسابات المرصدة في الصندوق او الحسابات البنكية ويعبر كذا التصريح الجبائي النشاط الحقيقي للمؤسسة من خلال النتيجة الجبائية المحققة والمصرح بها في الميزانية الجبائية المودعة لدى مصالح الضرائب وان أي اغفال سواء مستندات ناقصة او غير حقيقية يجعل من المؤسسة عرضة لإعادة التنظيم ضمن مختلف ادوات التصنيف والتحقيق للرقابة الجبائية	
06	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية لتفادي مخاطر الرقابة الجبائية ؟	

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

الجواب	من التدابير الضرورية التي تتخذها أي مؤسسة تسعى الى تقديم تصريحات صحيحة وحقيقية لتقاضي الوقوع في أخطاء وإغفالات، فيما يتعلق بالجانب المحاسبي والجبائي باتخاذ تدابير بالاستشارات الجبائية والمحاسبية المفروضة قانونا.
التحليل	وعليه المؤسسة تقوم بتعيين محافظ حسابات يشرف على كل التنفيذات المحاسبية، وتكون ضمن التصريح المقدم لدى إدارة الضرائب وبهذا تكون تفادت المخاطر التي كانت من الممكن ان تقع فيها.
07	هل تلجأ المؤسسة للمراجع الجبائية من أجل تخفيض اعبائها الضريبية ؟
الجواب	تلجأ المؤسسة الى استغلال الامتيازات والتحفيزات القانونية والمثبتة ضمن التشريعات الجبائية للاستفادة منها سواء في مراحل الانشاء او اختبار النشاط الذي يتضمن امتيازات واعفاءات ضريبية للتجنب الضريبي وهو نوع من أنواع التهرب الضريبي المشروع القائم على استغلال ثغرات جبائية ضمن التشريع الجبائي المفعول لاستغلالها. اما فيما يخص اللجوء الى التشريعات الجبائية من اجل تخفيض العبء الضريبي فهذا غير وارد تماما. باعتبار ان التشريعات الجبائية تتضمن قواعد لا يمكن تجوزها من قبل المؤسسة.
التحليل	هذا يدل على ان المؤسسة في هذه الحالة تلجأ للمراجع الجبائية من أجل تقاضي توسع فجوة التوقعات بين المؤسسة والإدارة الجبائية والذي ينجر عليه مراقبة شديدة تقوم بها الإدارة الضريبية على حساب المؤسسة.
08	هل خوف المؤسسة لتعرضها للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة التزامها الضريبي ؟
الجواب	للإجابة على السؤال يجب الرجوع الى التشريعات الخاصة بالرقابة الجبائية فالرقابة الجبائية جاءت لغرض تثبيت وتصحيح التصريحات المكتتبه من طرف الشركة بحيث تقوم في اطارها القانوني وضمن النصوص التنظيمية والتوجيه ومطابقة التصريحات المودعة من حيث انها حقيقية وتعكس الوضعية الجبائية للمؤسسة
التحليل	ومن جواب المدير يتضح ان اعادة النظر في الاغفالات وتصحيحها لتقاضي العقوبات، تصويب المؤسسة فيما يتعلق بالالتزامات الجبائية
09	عدم التزام المؤسسات باكتتاب التصريحات الجبائية في الآجال القانونية هل يؤدي إلى فقدانها الامتيازات الجبائية الممنوحة لها ؟
الجواب	ان كل الإغفالات او عدم الالتزام بإيداع واكتتاب التصريحات الجبائية يفقد المؤسسة الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة وهذا منصوص عليه ضمن التشريعات الجبائية سادية المفعول.
التحليل	نستنتج ان التصريح الجبائي المتأخر يفقد المؤسسة الامتيازات الممنوحة لها وينتج عن ذلك

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

	أيضا عقوبات وغرامات جبائية.
10	الكفاءة و المهارة المهنية في تنفيذ العمليات الجبائية و الالمام بنصوص التشريعات الجبائية هل تساهم في تحسين جودة التصريح الجبائي ؟
الجواب	الكفاءة المهنية والمهارة مطلوبة بشكل ضروري لأعوان الإدارة الجبائية وهذا ضمن السياسة المنتهجة لإدارة الضرائب لتحسين جودة التصريحات الجبائية وكذلك لتحسين ودقة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المؤسسة.
التحليل	بحيث تسعى إدارة من خلال النظرة الاستشرافية بالهيكل الجديدة للإدارة الضريبية وكذا إعادة تكوين أعوان الإدارة والمأمهم بكل التشريعات لحسن الأداء
11	ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة في المديرية ؟
الجواب	التحقيق في المستندات التحقيق المصوب التحقيق المحاسبي
التحليل	نجد ان المديرية الولائية تطبق عدة طرق من للرقابة الجبائية وذلك من اجل تحسين المعلومات المحاسبية
12	ماهي الهيئات المختصة في الرقابة الجبائية ؟
الجواب	مديرية الأبحاث والمراجعات والمديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية
التحليل	نستنتج انه من اجل معلومة صحيحة ودقيقة خصصت المديرية الولائية هيئات مختصة في الرقابة الجبائية.
13	ماهي المعايير التي تقاس عليها جودة المعلومة المحاسبية ؟
الجواب	توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية كالدقة والمنفعة، التنبؤ والكفاءة
التحليل	ومنه نستنتج ان جودة المعلومة المحاسبية تقاس على معايير تحت مسؤولية المؤسسة
14	ماهي الواجبات و الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة ؟
الجواب	يخضع المكلفين بالضريبة إلى نوعين من الواجبات، واجبات محاسبية وأخرى جبائية
التحليل	مديرية الضرائب منحت المكلف ضمانات عديدة تحمي حقوقه خلال إجراءات المراقبة تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتحقيق و ضمانات متعلقة بإعادة التقويم.
15	كيف يمكن ان تساهم طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

	جودة المعلومات المحاسبية ؟	
الجواب	الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب لها أدوات وطرق كفيلة لمراقبة وفحص ومقارنة الدفاتر، الوثائق التجارية والمحاسبية للتأكد من مدى صحتها.	
التحليل	نجد ان طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية تساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية والزام المكلف بتصحيحها، كما تتبع طرق وإجراءات أخرى.	
16	هل تعتبر التصريحات الجبائية وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل عمليات المكلفين ؟	
الجواب	نعم	
التحليل	التصريحات الجبائية تمكن الإدارة الضريبية من تتبع المشتريات و المبيعات وغيرها من العمليات لأنها تؤدي الى إعطاء صورة جيدة على المؤسسة لدى الإدارة الضريبية وتعكس علاقة التسيير السليم للمؤسسة	
17	ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟	
الجواب	تساهم من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها، كما تتبع المصالح الجبائية طرق وإجراءات أهمها الرقابة العامة والرقابة المعمقة المتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب في المحاسبة والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة .	
التحليل	نرى ان الرقابة الجبائية تساهم بطرقها الخاصة متتبعة بعض الاليات والطرق وإجراءات وتحقيقات لتحسين من جودة المعلومة المحاسبية.	
18	ماهي شروط إعداد التصريح الجبائي ؟	
الجواب	كل نظام اخضاع ضريبي يحدد طبيعة وشروط نموذج التصريحي الجبائي، حيث يوجد نظام جزافي واخر حقيقي.	
التحليل	نستنتج انه من شروط اعداد تصريح جبائي يجب ان يتضمن معلومات مطابقة للمواصفات والمعايير التي تدرجها الإدارة الضريبية كي يكون ذو جودة ويخدم المؤسسة.	
19	هل يوجد علاقة بين جودة التصريحات الجبائية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟	
الجواب	نعم يوجد	
التحليل	نستنتج انه يوجد علاقة طردية بين جودة التصريحات الجبائية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية فكلما كانت التصريحات ذات جودة عالية كان الإفصاح عنها سهل وميسر.	
20	في حالة غياب المكلف في الوقت المحدد او وفاته ماهي الإجراءات المستعملة؟	

الفصل الثالث دراسة وتحليل اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

الجواب	في حالة غياب المكلف يكلف شخص ما ويكون التوكيل من عند الموثق، اما في حالة الوفاة تعطي الإدارة الضريبية لوارثيه مدة 6 اشهر لتسوية وضعية المكلف.
التحليل	نجد ان مديرية الضرائب تتبع تحديد الوقت والآجال من أجل تنظيم سيرورة عمليات المكلفين ومن اجل تحسين المعلومات المتداولة.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشقيها النظري والتطبيقي
تمكنا من معرفة مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، إذ تمكنا من استنتاج ما يلي:

- تعد الرقابة الجبائية من جانب الإدارة الضريبية من أهم الوسائل المعتمدة لمكافحة التصرفات السلبية
الصادرة عن المكلفين، ومن أجل محاربة هذه الظاهرة يجب التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية
الخاصة بالمكلفين بالضريبة

- إمام المراجع بالنصوص والتشريعات الجبائية يساهم في تحسين جودة المعلومات

- اكتشاف الأخطاء والإغفالات وتقويمها ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية

خاتمة

خاتمة :

انطلاقاً من دراستنا لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة، إذ تعد الرقابة الجبائية التي تمارسها الإدارة الضريبية من أهم الوسائل المكافحة لتصرفات السلبية الصادرة عن المكلفين، ويتوقف نجاح هذه العملية عموماً على الوسائل الهيكلية والكفاءات البشرية للرقابة الجبائية، والتي تملك مهارات عالية تمكنها من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات من جانب المكلفين بالضريبة في الوقت المناسب وبالسرية المطلوبة، مع تطبيق الإجراءات اللازمة والعقوبات الردعية التي تجعل المخالفة من قبل المكلف مكلفة لهما يدفعه للالتزام الضريبي وتحري الدقة عند الإدلاء بأي تصريحات جبائية قادمة .

كل هذا دفعنا للبحث في مجال الرقابة الجبائية، بما تشمله من أنشطة ومراحل تساهم في تحسين الالتزام الضريبي وذلك ما ينعكس على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك أهدافها وأهميتها وأهم العوامل التي تجعل منها أداة فعالة خاصة في مواجهة ظاهرياً لغش والتهرب الضريبي.

كذلك بينا في دراستنا مفهوم جودة المعلومات المحاسبية أو بمعنى آخر المتطلبات التي تجعل من المعلومات المحاسبية تكتسب صفة الجودة.

ثم كانت الدراسة التطبيقية كجزء مكمل للدراسة النظرية والتي كانت في مركز الضرائب لولاية المسيلة والتي هي متمثلة في شقين، حيث جاء الشق الأول كتعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة وهيكلها التنظيمي، أما الشق الثاني فكان دراسة حالة في الرقابة الجبائية من خلال المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية كوهنا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعلومات المحاسبية وهذا ما يخدم الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات :

توصلنا إلى مجموعة من النتائج في ما يخص فرضيات الدراسة :

بالنسبة للفرضية الأولى: يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة ومصادقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين ومسايرة تصرفاتهم المالية للقوانين والأنظمة، فهي فرضية صحيحة؛ حيث يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مجموع الأنشطة التي تقوم بها الإدارة الجبائية لغرض التأكد من السلامة القانونية والموضوعية للتصريحات المقدمة طرف المكلفين وتقليل الأعمال التدليسية باستعمال الامكانيات المادية والقانونية المتاحة.

فيما يخص الفرضية الثانية : فالرقابة الجبائية هي وسيلة قانونية تطبقها الإدارة الضريبية على المكلفين بالضريبة وذلك استناداً إلى الوسائل التي منحتها لها ولمرجعيتها القانونية، حيث حرص المشرع الجزائري

على تبين جميع خطوات الرقابة الجبائية وأدواتها ومن هم المخولون ممارستها وذلك تجنباً لأي أشكال يطرأ وتجنباً لفتح أي باب للتهرب الضريبي الذي يفقد خزينة الدولة مداخيل مهمة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: التي تعتبر أن الرقابة الجبائية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها، فهي فرضية صحيحة؛ إذ تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة لمكلفين في تأدية واجباتهم، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات بهدف تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تتوقف عليها العديد من القرارات المهمة.

ثانياً: نتائج الدراسة :

انطلاقاً من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة، وتحمي المكلفين بالضريبة، ويؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان هذه العملية.

- تتبع المصالح الجبائية طرق وإجراءات أهمها الرقابة العامة والتي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب، كما تتعداها إلى الرقابة المعمقة والمتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وهي تتم على مستوى مديريات الضرائب

- تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة قانوناً بذلك.

- إن الكثير من المكلفين بالضريبة يحاولون قدر المستطاع التملص من دفع مستحقاتهم الضريبية وذلك بواسطة عدة أساليب وطرق ولعل أهمها التلاعب في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية والتي تعبر عن وضعية المؤسسة، وذلك عن طريق محاولة تضخيم الأعباء والتكاليف وتقليص النتائج وهذا من أجل التقليل من مبالغ الضرائب والرسوم الواجب عليهم تسديدها

- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من طرف المكلفين، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم .

- للتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها عن طريق الرقابة الجبائية

ثالثاً: توصيات الدراسة :

من خلال التطرق للدراسة في الفصول السابقة، وسعيًا لإعطاء فائدة لهذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

- محاولة تقريب المكلفين بالضريبة مع مصالح الرقابة الجبائية لكسر جدار التشاؤم من الضريبة من طرف المكلفين ونزع الفكرة السلبية عنها.
- إعادة النظر في النظام الضريبي وذلك بجعله أكثر ليونة حتى يتسنى للمكلف بالضريبة دفع مستحقاته دون غش.
- نشر ثقافة ضريبية في التعليم مند الطور الابتدائي.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظفين من أجل تجنبهم من الانحرافات الخارجية.
- تبيان ووضوح المعايير التي على أساسها يتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية.
- العمل على زيادة مستوى الثقافة الجبائية للمسريين من خلال تأهيلهم وتدريبهم والارتقاء بمستواهم العلمي والعملية، وبالتالي تمكينهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة.
- ضرورة إرساء احد أهم مبادئ الضريبة ألا وهو العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة.
- نشر الثقافة الضريبية الصحيحة في المجتمع الجزائري وتحسينه بأهمية المورد الجبائي في تمويل خزينة الدولة.

رابعاً: آفاق الدراسة :

إن التعرض لموضوع الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة وبالتالي تعتبر هذه الدراسة مساهمة بسيطة من الباحث وخطوة بالنسبة للدراسات القادمة .

وقد عالجت دراستنا هذه جانب مهم وهي علاقة الرقابة الجبائية بالمعلومات المحاسبية ومدى جودتها حيث حاولنا إبراز أهمية جودة المعلومات المحاسبية ودورها في التحصيل الأمثل للضريبة على أمل أن تفتح هذه الدراسة المجال لبحوث أخرى للتعمق أكثر في الموضوع بحيث تفتح موضوع أثر الرقابة الجبائية على القياس والافصاح المحاسبي، التحقق من القيمة العادلة لأصول وخصوم المؤسسة عن طريق الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب :

- 1_حمد حلمي جمعي، جمعة، وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، الطبعة الأولى، أردن، 2007.
 - 2_حمد سليمان، سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والدالية على الأجهزة الحكومية "دراسة تحليلية وتطبيقية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
 - 3_غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1989.
 - 4_ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- ثانياً: الرسائل والأطروحات :
- 1_العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2008.
 - 2_العمرى عادل، وهابي فراس، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.
 - 3_برازي معمر، إصلاح الهياكل الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي والحد من الغش والتهرب الضريبيين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
 - 4_بشرى عبدالغني، فعالية الرقابة الجبائية واثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
 - 5_بن تومي عادل، وهاب مباركة، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
 - 6_بن معتوق خالد، ميلي محمد أمين، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
 - 7_حداد زكرياء، الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، الجزائر، 2017.

- 8_ دريد موسى، دور المحاسبة العامة كأداة للرقابة الجبائية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019.
- 9_ سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 10_ علي حامدي، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010-2011.
- 11_ قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 12_ لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 2011، الجزائر.
- 13_ مجري سعاد، مولى سيليا، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2019.
- 14_ مراح فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، رسالة ماستر غ منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
- 15_ منصور بن اعمارة، دور المراقبة الجبائية والمحاسبية في الحد من التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
- 16_ ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها فب اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 1009.

17_ياحي خليل، عبد الحفيظ محمود، دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي دراسة حالة الرقابة الجبائية -ولاية المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، الجزائر.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات :

1_هوام جمعة، دور الحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخله الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر.

رابعا: المواد والقوانين :

- 1_قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2020.
- 2_قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
- 3_قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- 4_ميثاق المكلفين الضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

خامسا: المتفرقات :

- 1_مقابلة شخصية من اعداد الطالبة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية السيد بوساق سالم الدين يوم 2021/05/30 على الساعة 14:00 بدار المالية لولاية المسيلة
- 2_مقابلة شخصية من اعداد الطالبة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية السيد بوساق سالم الدين يوم 2021/06/06 على الساعة 10:00 بدار المالية لولاية المسيلة
- 3_مقابلة شخصية من اعداد الطالبة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية السيد بوساق سالم الدين يوم 2021/06/10 على الساعة 09:00 بدار المالية لولاية المسيلة

اللاحق

المسيلة في 24 ماي 2021

رقم :

إلى السيد : مدير الضرائب
قوات المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص : مسابقات المحاسبة حسابية محاسبية فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	حتوي زيب	161636093908	200 3390 63	
02				
عنوان المذكرة: <u>دور الرقابة المحاسبية في تحسين جودة المخططات المحاسبية</u> <u>دراسة حالة مديرية الضرائب</u>				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)
<u>مدير المدير</u>		<u>موافق</u>		<u>أستاذ مصطفى</u>

الملخص :

ان انتاج المعلومات المحاسبية وايصالها الى الأطراف المهمة بها يكون انطلاقا من المؤسسة المعنية نفسها، وهذا ما يجعلها صالحة لأغراض أخرى لتعدد واختلاف الغايات من استخدامها، وتعد الرقابة الجبائية اجراء يهدف الى التحقق من مدى صحة المعلومات عامة والمحاسبية خاصة المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين فهي تساهم في تحسين الالتزام الضريبي وذلك ما ينعكس على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الجبائية، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé:

La production de l'information comptable et le livrer à intéressés par les parties à être hors de l'institution de question elle-même, et qui le rend approprié à d'autres fins de la multiplicité , et de la différence se termine de l'utilisation est une mesure de contrôle fiscal visant à vérifier . La validité de l'information et de la comptabilité autorisée par la contribuable assujettis à elle contribuer à l'amélioration de la responsabilité fiscale et il reflétera sur l'amélioration de la qualité de l'information comptable.

Mots-clés:

Contrôle fiscal, l'information comptable, la qualité de l'information comptable.

Abstract:

The production of accounting information and giving it to interested parties, starts from the institution itself, which may make them unfit for the purposes of other parties for many different purposes to use it, hence the need to the necessity for qualitative characteristics of accounting information reflects the quality, but the question is How to ensure and verify the quality of accounting information.

Keywords:

Tax control, accounting information, the quality of accounting information.